

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص.....



أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز القضايا في
المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

ناصر سعود ابوخليل

252001301

إشراف/

العام الدراسي:

٢٠٢٦

فهرس المحتويات

ب.....	فهرس المحتويات
ث.....	فهرس الجداول
ج.....	الملخص
2.....	الفصل الأول مدخل الدراسة
2.....	مقدمة
3.....	مشكلة الدراسة
4.....	أهمية الدراسة
4.....	أهداف الدراسة
5.....	تساؤلات الدراسة
5.....	فرضيات الدراسة
6.....	المنطلقات النظرية للدراسة
9.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
9.....	مقدمة
10.....	الدراسات السابقة
26.....	التعقيب على الدراسات السابقة
27.....	الفجوة البحثية وتميز الدراسة الحالية
28.....	الإطار النظري
34.....	خلاصة الفصل
37.....	الفصل الثالث: منهج الدراسة وإجراءاتها
37.....	مقدمة
37.....	منهج الدراسة وإجراءاته
37.....	منهج الدراسة ومبرراته

38.....	مجتمع الدراسة
38.....	عينة الدراسة وطريقة اختيارها
40.....	أداة الدراسة (الاستبانة)
40.....	هيكل الاستبانة ومحاورها
41.....	جدول مواصفات الأداة
42.....	بناء الأداة ومصادر الفقرات
42.....	التعريفات الإجرائية للمتغيرات
43.....	صدق الأداة
44.....	ثبات الأداة
45.....	إجراءات جمع البيانات
46.....	أساليب تحليل البيانات وربطها بأسئلة/فرضيات الدراسة
48.....	الاعتبارات الأخلاقية
49.....	حدود الدراسة
49.....	خلاصة الفصل
52.....	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
52.....	مقدمة
52.....	أولاً: تحليل البيانات
52.....	1. الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة
54.....	2. صدق المقياس
55.....	3. ثبات المقياس
56.....	4. توصيف متغيرات الدراسة
58.....	5. اختبار فرضيات الدراسة
62.....	ثانياً: النتائج

63.....	ثالثًا: التوصيات
64.....	المراجع
64.....	أولًا: المراجع العربية
65.....	ثانيًا: المراجع الأجنبية
68.....	Abstract

فهرس الجداول

41.....	جدول (3- 1) جدول مواصفات الأداة
52.....	جدول (4- 1) توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية والوظيفية
54.....	جدول (4- 2) معاملات الارتباط بين الأبعاد ومحاورها (الصدق البنائي)
55.....	جدول (4- 3) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد ومحاور الدراسة
56.....	جدول (4- 4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التحول الرقمي
57.....	جدول (4- 5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد كفاءة إنجاز القضايا
58.....	جدول (4- 6) معامل ارتباط بيرسون بين التحول الرقمي وكفاءة إنجاز القضايا
58.....	جدول (4- 7) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحول الرقمي على كفاءة إنجاز القضايا
59.....	جدول (4- 8) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحول الرقمي على السرعة
60.....	جدول (4- 9) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحول الرقمي على الدقة
60.....	جدول (4- 10) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحول الرقمي على الشفافية
61.....	جدول (4- 11) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأبعاد التحول الرقمي على كفاءة إنجاز القضايا

الملخص

تبحث هذه الدراسة أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ في المملكة العربية السعودية، في إطار توجهات رقمنة الخدمات الحكومية الداعمة لرؤية السعودية 2030. تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها أن اتساع تطبيق مسارات التنفيذ الرقمية عبر منصات مثل «ناجز»، مثل أتمتة سلسلة الإجراءات والتكامل بين المنصات وإتاحة التتبع الإلكتروني، يستدعي قياساً منهجياً للأثر الفعلي على كفاءة الإنجاز بمؤشرات قابلة للاختبار. وتهدف الدراسة إلى تحديد مستوى التحول الرقمي في محاكم التنفيذ، وقياس أثره على ثلاثة أبعاد للكفاءة: السرعة عبر خفض زمن الدورة الإجرائية وتسريع الانتقال بين المراحل؛ الدقة عبر تقليل الأخطاء الإجرائية ورفع موثوقية البيانات؛ والشفافية عبر وضوح المسار وقابلية تتبع الطلبات. وتستند الدراسة نظرياً إلى نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) ومنظور الإدارة العامة الجديدة (NPM) لربط تبني التقنية بالاستخدام الفعلي ونتائج الأداء. منهجياً، تعتمد المنهج الوصفي التحليلي بتصميم كمي مدعوم بقرأة وثائقية، وتستخدم استبانة على مقياس ليكرت تُطبَّق على قضاة وموظفي محاكم التنفيذ، مع تحليل البيانات ببرنامج SPSS لاستخراج الإحصاءات الوصفية واختبارات الصدق والثبات، وتحليل الارتباط والانحدار لاختبار الفرضيات. وتُنْتَظَر من النتائج صياغة مؤشرات عملية لتحسين الأتمتة والتكامل والدعم الفني، وتعزيز الحوكمة بما يرفع جودة الخدمة العدلية وتجربة المستفيد.

الفصل الأول: مدخل الدراسة

الفصل الأول مدخل الدراسة

مقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً متسارعاً نحو الرقمنة بوصفها توجهاً مؤسسياً لإعادة تصميم الخدمات العامة ورفع كفاءتها عبر تقليل الزمن الإجرائي، وتحسين دقة البيانات، وتعزيز الشفافية وسهولة الوصول. وقد اتجهت العديد من الأنظمة القضائية إلى تبني حلول رقمية تشمل أنظمة إدارة القضايا إلكترونياً، والتقاضي عن بُعد، والتكامل بين المنصات، بهدف الحد من التأخير الإجرائي وتحسين جودة الخدمة العدلية عندما تُبنى هذه الحلول على حوكمة بيانات واضحة وبنية تقنية متكاملة (United Nations, 2024؛ World Bank, 2025).

وفي السياق السعودي، يكتسب موضوع التحول الرقمي في محكمة التنفيذ أهمية خاصة لارتباطه بمسار التحول الوطني الشامل ضمن رؤية السعودية 2030، وبما يستهدفه ذلك المسار من رفع كفاءة الخدمات الحكومية وتسريع إنجاز المعاملات وتحسين تجربة المستفيد. وتؤكد تقارير برنامج التحول الوطني تقدم مؤشرات التحول الرقمي لدى الجهات الحكومية، وتُبرز حضور وزارة العدل ضمن منظومة القياس والأداء المرتبط بالتحول الرقمي (برنامج التحول الوطني، 2023؛ برنامج التحول الوطني، 2022).

وعلى المستوى التنفيذي المتخصص، يعكس تطوير مسارات التنفيذ الرقمية ومنها المحكمة الافتراضية للتنفيذ توجهاً يستهدف أتمتة سلسلة إجراءات التنفيذ وتقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية، بما ينعكس على سرعة الإنجاز وجودته وشفافيته. وقد أشارت وزارة العدل إلى نقلات نوعية في قضاء التنفيذ وإطلاق الأنظمة الإلكترونية ذات الصلة بالتنفيذ وتطوير الإجراءات (وزارة العدل السعودية، 2021)، كما أشارت إلى معالجة المحكمة الافتراضية للتنفيذ لأعداد كبيرة من الطلبات ضمن مؤشرات الاستخدام التشغيلي (وزارة العدل السعودية، 2024).

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تتجه هذه الدراسة إلى قياس أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز القضايا في المملكة العربية السعودية، من خلال مقارنة الكفاءة عبر أبعاد: السرعة (خفض زمن الدورة الإجرائية)، والدقة (تقليل الأخطاء وتحسين موثوقية البيانات)، والشفافية (وضوح المسار الإجرائي وإمكانية التتبع). وتساند الدراسات المحلية هذا الاتجاه عبر إبراز أثر الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي في تحسين الأداء ورفع كفاءة تقديم الخدمات، بما يهيئ لبناء

مشكلة دراسة قابلة للقياس في مجال التنفيذ (حافظ، 2021؛ السلمي وآخرون، 2025؛ القثامي، 2021؛ العليان، 2025؛ الأحمد، 2024).

مشكلة الدراسة

على المستوى العام، ترتبط كفاءة إنجاز القضايا—زمنًا وجودةً وشفافيةً—بفاعلية الأنظمة القضائية وثقة المجتمع وبيئة الأعمال؛ إذ يؤدي طول الدورة الإجرائية وتعدد نقاط الاحتكاك الورقي وضعف التكامل بين الجهات إلى بطء الإنجاز وارتفاع كلفة التقاضي وتعثر وصول الحقوق إلى أصحابها. وقد دفع ذلك كثيرًا من الدول إلى تبني رقمنة العدالة عبر منصات إلكترونية وإدارة رقمية للقضايا وتكامل معلوماتي يهدف إلى تقليل التأخير الإجرائي وتحسين تقديم الخدمة العدلية (World Bank, 2025؛ United Nations, 2024).

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية، يتعزز هذا التوجه ضمن رؤية السعودية 2030 وبرامجها التنفيذية، حيث تُظهر تقارير برنامج التحول الوطني مسارًا واضحًا لتعزيز الحكومة الرقمية ورفع كفاءة الأداء في الجهات الحكومية، بما يشمل القطاع العدلي (برنامج التحول الوطني، 2023؛ برنامج التحول الوطني، 2022).

أما على المستوى الخاص، فرغم اتساع تطبيق الحلول الرقمية في التنفيذ وتطوير إجراءات قضاء التنفيذ وإطلاق الأنظمة الإلكترونية المرتبطة به (وزارة العدل السعودية، 2021)، تظل الحاجة قائمة إلى قياس مدى تحقق الأثر الفعلي لهذه الحلول على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ بصورة منهجية قابلة للقياس، ولاسيما عبر مؤشرات السرعة والدقة والشفافية. وتعضد بعض المؤشرات التطبيقية هذا الاتجاه، ومنها ما يرد في نشرات/وثائق التحول الرقمي التي تُبرز التكامل الإجرائي والمالي عبر منصات العدالة الرقمية (هيئة الحكومة الرقمية، 2024).

وبناءً عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى قياس أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ—وخدماته المرتبطة بالمنصات العدلية الرقمية—على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ في المملكة العربية السعودية، عبر مؤشرات دقيقة تعكس السرعة والدقة والشفافية، بما يدعم تطوير الإجراءات واتخاذ القرار المبني على الأدلة.

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية/العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من إثراء الأدبيات السعودية والعربية المتعلقة بالتحول الرقمي القضائي، وذلك من خلال تركيزها على مجال التنفيذ بوصفه حلقة حاسمة في وصول الحقوق وإنفاذ الأحكام، وهو من المجالات التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من القياس التحليلي المنهجي. كما تقدم الدراسة إطاراً مفاهيمياً يربط بين التحول الرقمي ومفهوم كفاءة الإنجاز من خلال أبعاد قابلة للقياس تتمثل في السرعة والدقة والشفافية، بما يدعم بناء نماذج تفسيرية قابلة للاختبار في سياق محكمة التنفيذ. كذلك تدعم الدراسة توطين النقاش العلمي حول أثر رقمنة الإجراءات في تقليل التأخير الإجرائي وتحسين جودة الخدمة العدلية ضمن سياق محلي يتسق مع الاتجاهات الحديثة في رقمنة الخدمات العامة (United Nations, 2024).

ثانياً: الأهمية التطبيقية/العملية

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في ما يمكن أن تقدمه نتائجها من دعم للجهات المعنية في وزارة العدل ومحاكم التنفيذ عند تقييم أثر الحلول الرقمية على زمن إنجاز الطلبات وجودتها وشفافيتها، بما يسهم في تحسين العمليات وإعادة ضبط المسارات الإجرائية. كما توفر الدراسة مؤشرات عملية يمكن الاستفادة منها في تطوير المبادرات التحولية ورفع كفاءة الخدمات، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية المرتبطة برؤية السعودية 2030 وبرامجها التنفيذية (برنامج التحول الوطني، 2023). وإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة توصيات قابلة للتطبيق من شأنها الإسهام في تحسين تجربة المستفيد وتقليل التأخير الإجرائي، وذلك من خلال تعزيز التكامل الرقمي، وتوحيد الإجراءات، وتطوير مسارات الأتمتة في التنفيذ.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس: قياس أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية

- تحديد مستوى تطبيق التحول الرقمي في محكمة التنفيذ من حيث استخدام الخدمات الرقمية والمسارات الإلكترونية المرتبطة بالتنفيذ.

- قياس أثر التحول الرقمي على أبعاد كفاءة الإنجاز في قضايا التنفيذ (السرعة، الدقة، الشفافية) وفق مؤشرات إجرائية قابلة للقياس.
- اقتراح توصيات تطويرية لتحسين كفاءة الإنجاز في التنفيذ عبر تعظيم الاستفادة من الحلول الرقمية وتقليل نقاط التعثر الإجرائي.

تساؤلات الدراسة

ستسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ في المملكة العربية السعودية؟

وتتبع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى تطبيق التحول الرقمي في محكمة التنفيذ من حيث استخدام الخدمات الرقمية والمسارات الإلكترونية المرتبطة بالتنفيذ؟
2. إلى أي مدى يؤثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على سرعة إنجاز قضايا التنفيذ وتقليل زمن الدورة الإجرائية؟
3. إلى أي مدى يؤثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على الدقة والشفافية في قضايا التنفيذ (تقليل الأخطاء الإجرائية، وتحسين إمكانية التتبع ووضوح الإجراءات)؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحول الرقمي في محكمة التنفيذ وكفاءة إنجاز قضايا التنفيذ في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحول الرقمي في محكمة التنفيذ وسرعة إنجاز قضايا التنفيذ (تقليل زمن الدورة الإجرائية للتنفيذ).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحول الرقمي في محكمة التنفيذ ودقة الإنجاز في قضايا التنفيذ (تقليل الأخطاء الإجرائية وتحسين موثوقية البيانات).

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحول الرقمي في محكمة التنفيذ وشفافية إجراءات التنفيذ (تحسين وضوح المسار الإجرائي وإمكانية التتبع).

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند الدراسة إلى منطلق نظري يفسّر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ بوصفه تحولاً تقنياً-إجرائياً-تنظيمياً يُعاد من خلاله تصميم مسار تنفيذ الأحكام، بما ينعكس على كفاءة الإنجاز بأبعادها الثلاثة: السرعة، الدقة، الشفافية. ولتعميق التفسير وربط المتغيرات ببعضها على نحو منهجي، تعتمد الدراسة إطارين متكاملين:

1. نموذج قبول التكنولوجيا (TAM)

يفسّر نموذج قبول التكنولوجيا تبني المستخدمين للتقنيات عبر متغيرين أساسيين: المنفعة المتصورة وسهولة الاستخدام المتصورة؛ إذ يقود ارتفاعهما إلى اتجاه إيجابي نحو الاستخدام، ثم إلى استخدام فعلي يدعم تحقق العوائد المتوقعة. وفي سياق محكمة التنفيذ، تتجسد “المنفعة” في تصور القاضي والموظف والمستفيد أن الحلول الرقمية (مثل الخدمات الرقمية عبر ناجز) ستقلل الزمن الإجرائي، وتحد من الأخطاء، وتوفر تتبعاً أوضح للطلبات. كما تتجسد “سهولة الاستخدام” في وضوح خطوات الخدمة وبساطة المتطلبات وإتاحة المساندة التقنية. وعند تحقق الاستخدام الفعلي على نطاق واسع، تتوقع الدراسة تحسن مؤشرات الكفاءة، لا سيما السرعة والدقة والشفافية، مع ملاحظة أن العوائق التطبيقية والجاهزية البشرية قد تحد من الأثر حتى مع توفر المنصة (Poshai & Vyas-Doorgapersad, 2023؛ Pelssers & Dubois, 2022).

2. منظور الإدارة العامة الجديدة (NPM)

يركز منظور الإدارة العامة الجديدة على تحسين أداء القطاع العام عبر مبادئ: الكفاءة، القياس بالأداء، تبسيط الإجراءات، التركيز على المستفيد، الشفافية والمساءلة. ويساعد هذا المنظور في تفسير الرقمنة داخل محكمة التنفيذ بوصفها مدخلاً لإعادة هندسة الإجراءات، وتقليل نقاط الاحتكاك الورقي، ورفع الإنتاجية الإجرائية. ومن ثم تُفهم السرعة بوصفها تقليل زمن الدورة الإجرائية، وتُفهم الدقة بوصفها سلامة الإجراء وموثوقية البيانات، وتُفهم الشفافية بوصفها وضوح المسار وقابلية التتبع والتوثيق. ويتسق هذا المنظور مع الاتجاهات الحديثة في رقمنة الحكومة والخدمات العامة التي تربط التحول الرقمي بتحسين جودة الخدمة وتقليل التأخير الإجرائي عند اكتمال الحوكمة والبنية الداعمة (World Bank, 2025؛ United Nations, 2024).

3. تكامل المنطلقين في تفسير نموذج الدراسة

تتكامل (TAM) و (NPM) في أن الأولى تفسر لماذا وكيف يتبنى الأفراد الحلول الرقمية (شرط الاستخدام الفعلي)، بينما تفسر الثانية كيف يتحول هذا الاستخدام إلى نتائج أداء قابلة للقياس داخل المؤسسة العامة. وبناءً عليه، تنطلق الدراسة من افتراض أن ارتفاع مستوى التحول الرقمي الفعلي في محكمة التنفيذ (من حيث الاستخدام والتكامل والأتمتة) سينعكس على تحسن السرعة والدقة والشفافية بوصفها أبعادًا لكفاءة الإنجاز، وهي الفكرة التي تساندها مؤشرات التحول والتطوير في مسار التنفيذ التي تشير إليها الوثائق الرسمية والتطبيقات العملية للتحول في قضاء التنفيذ (وزارة العدل السعودية، 2021؛ وزارة العدل السعودية، 2024).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

يشكّل هذا الفصل ركيزةً تأسيسيةً للدراسة الحالية؛ إذ يهدف إلى تتبّع مسار الأدبيات التي تناولت التحول الرقمي في المجال العدلي عمومًا، وفي محاكم التنفيذ أو ما يتصل بها من مسارات إجرائية رقمية خصوصًا، مع إبراز ما توصّلت إليه الدراسات من دلالاتٍ حول العلاقة بين التحول الرقمي وبين كفاءة إنجاز القضايا. وتتبع أهمية هذا الفصل من كونه يمهد لبناء الفجوة البحثية وصياغة الإطار النظري الذي تستند إليه الدراسة في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل (التحول الرقمي في محكمة التنفيذ) والمتغير التابع (كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ) بأبعادها الثلاثة: السرعة والدقة والشفافية، وذلك وفق ما اعتمدته الدراسة الحالية في تصورها العام وأهدافها.

ويُلاحظ في الأدبيات الحديثة أن التحول الرقمي في قطاع العدالة لم يعد مجرد "مكنة" لبعض الإجراءات أو نقلها إلى قناة إلكترونية، بل أصبح مرتبطًا بإعادة تصميم العمليات، وتكامل البيانات، وتحسين تجربة المستفيد، وتعزيز المساءلة والشفافية، ورفع الكفاءة التشغيلية عبر تقليل التأخير الإجرائي وتحسين جودة المعلومات (United Nations, 2024؛ World Bank, 2025). وفي المملكة العربية السعودية، يتقاطع هذا الاتجاه مع مستهدفات التحول الوطني ورؤية السعودية 2030، وما يرتبط بهما من رفع كفاءة الخدمات الحكومية، وتعزيز الحكومة الرقمية، وتطوير الخدمات العدلية الرقمية. ويظهر هذا في سياق التحول المؤسسي لدى وزارة العدل وما يرتبط به من تطوير منصات رقمية ومسارات تنفيذ إلكترونية وتوسّع في خدمات التنفيذ الافتراضي (برنامج التحول الوطني، 2022؛ برنامج التحول الوطني، 2023؛ وزارة العدل السعودية، 2021؛ وزارة العدل السعودية، 2024؛ هيئة الحكومة الرقمية، 2024).

ومنهجياً، يستلزم تناول الدراسات السابقة في موضوع التحول الرقمي القضائي مراعاة طبيعة هذا الحقل الذي تتداخل فيه الأبعاد التنظيمية والتقنية والقانونية والسلوكية؛ فبعض الدراسات تميل إلى التركيز على الضمانات والشرعية الإجرائية واعتبارات العدالة، وبعضها يركّز على تحسين الأداء وجودة الخدمة، وأخرى تركز على قبول التكنولوجيا أو جاهزية البيئة المؤسسية ومواردها. وبناءً على ذلك، فإن الدراسة الحالية تُعيد قراءة هذه الأدبيات من زاوية أكثر تحديداً تتمثل في: كيف ينعكس التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة الإنجاز، لا على مستوى "التحول"

كغايةٍ بحد ذاته، بل بوصفه مدخلاً لتحسين نتائج الأداء التي يمكن تمثيلها في السرعة والدقة والشفافية.

وانطلاقاً من الهدف المعلن للفصل، يُعرض هذا الفصل الدراسات السابقة وفق تقسيمٍ إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، ثم تُقدّم قراءة نقدية مقارنة تُقضي إلى تحديد الفجوة البحثية وتبيان تميّز الدراسة الحالية. وبعد ذلك، يُبنى الإطار النظري الذي يفسر نموذج الدراسة، ويضم: (1) مفهوم التحول الرقمي في العدالة ومحاكم التنفيذ، (2) مفهوم كفاءة الإنجاز وأبعادها (السرعة/الدقة/الشفافية)، (3) نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) كإطار لتفسير التنبّي والاستخدام، (4) منظور الإدارة العامة الجديدة (NPM) كإطار لتفسير انتقال الرقمنة إلى نتائج أداء، (5) تكامل TAM و NPM لتفسير نموذج الدراسة الحالي.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة حافظ (2021) بعنوان "أثر الحكومة الإلكترونية في القطاع العدلي: دراسة ميدانية على العاملين في محكمة التنفيذ بمحافظة جدة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء داخل القطاع العدلي، من خلال بحث واقع التحول الإلكتروني في محكمة التنفيذ بمحافظة جدة، ومدى انعكاسه على انسيابية الإجراءات وتقليل التعقيد الإداري ورفع كفاءة تقديم الخدمة. وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومة الإلكترونية تسهم في تحسين أداء البيئة العدلية من خلال تقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية، وتوحيد المسارات الإجرائية، وتسهيل تدفق المعلومات داخل المؤسسة. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق التحول الإلكتروني داخل محاكم التنفيذ، بما يسهم في رفع كفاءة الإنجاز وتحسين جودة الخدمات العدلية.

وتضيف هذه الدراسة للأدبيات من حيث ترسيخ المنطق المؤسسي الذي يفترض أن رقمنة الخدمات الحكومية—ومنها العدلية—يمكن أن تُحدث تحسناً في أداء المنظمة، عبر تقليل الاعتماد على الورقيات، وتوحيد المسارات الإجرائية، وتسهيل تدفق المعلومات داخل المؤسسة. ويُستفاد من هذا المنطق عند الانتقال إلى بحث التحول الرقمي في محكمة التنفيذ بوصفه مدخلاً لرفع كفاءة الإنجاز. (حافظ، 2021)

وعلاقة الدراسة الحالية بهذه الدراسة مباشرة من زاويتين: الأولى أن مجال التطبيق (محكمة التنفيذ) متقارب، والثانية أن فكرة "تحسن الأداء" في ظل الحكومة الإلكترونية يمكن إعادة تفكيكها

إلى أبعاد تشغيلية قابلة للملاحظة في بيئة التنفيذ. فالدراسة الحالية تُحدّد الكفاءة في السرعة (تقليل زمن الدورة الإجرائية)، والدقة (خفض الأخطاء وتحسين موثوقية البيانات)، والشفافية (وضوح المسار وإمكانية التتبع). ومن ثم تُعد دراسة (حافظ، 2021) سندًا أوليًا لفرضية وجود أثر إيجابي للتحويل الرقمي على كفاءة الإنجاز، مع الحاجة لتخصيص القياس بأبعاد واضحة.

وتتفق الدراستان في الإطار العام الذي يرى أن الرقمنة ترتبط بإصلاح إداري وتحسينات في الأداء داخل القطاع العدلي، إلا أن الاختلاف الجوهرى يتمثل في أن الدراسة الحالية لا تكتفى بالحديث العام عن تحسين الأداء أو الإبداع التنظيمي، بل تتجه إلى قياس أثر التحويل الرقمي على نتائج تنفيذية محددة ومرتبطة بإنجاز القضايا. كما أن الدراسة الحالية تُعيد قراءة التحويل الرقمي بوصفه "سلسلة تنفيذية" تبدأ من تقديم طلبات التنفيذ وتمتد عبر إجراءات متعددة، وهو ما يتطلب أدوات قياس مناسبة لبعد السرعة والدقة والشفافية.

أما حدود الاستفادة من دراسة (حافظ، 2021) فتتمثل في أن تركيزها لا ينصب—بحسب عنوانها وإطارها—على قياس الكفاءة التنفيذية من خلال أبعاد تفصيلية، بل تُعالج أثر الحكومة الإلكترونية على مخرجات تنظيمية عامة داخل القطاع العدلي. لذا، تُعد مفيدة لإسناد المنطق العام للعلاقة، لكنها لا تغني عن الحاجة إلى قياس متخصص يلتقط أثر التحويل الرقمي على إنجاز قضايا التنفيذ تحديدًا. (حافظ، 2021)

دراسة القثامي (2021) بعنوان "التقاضي عن بُعد في النظام السعودي"، هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التقاضي عن بُعد في النظام السعودي، وإبراز أبعاده الفقهية والتطبيقية، مع التركيز على الضبط الإجرائي والضمانات المرتبطة به. وتوصلت الدراسة إلى أن التحويل الرقمي في المجال القضائي لا يقتصر على التحديث التقني، بل يمتد إلى إعادة تشكيل الإجراءات القضائي بما يحقق السرعة وتيسير الوصول إلى العدالة، شريطة الحفاظ على سلامة الإجراءات وضمان حقوق الأطراف. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الأطر النظامية والتنظيمية التي تضمن كفاءة التقاضي الرقمي مع المحافظة على العدالة الإجرائية.

وتضيف الدراسة إلى موضوع التحويل الرقمي القضائي من زاوية أنها تُبرز أن الرقمنة تعيد تشكيل المسار الإجرائي؛ فحين تنتقل إجراءات الترافع أو إدارة المستندات أو التواصل القضائي إلى قناة رقمية، فإن ذلك يخلق مسارات جديدة ويعيد توزيع الأدوار ومواطن الزمن الإجرائي، مع ضرورة الحفاظ على ضمانات العدالة وحقوق الأطراف. ويُعد هذا الطرح ذا صلة وثيقة بنقاش "الكفاءة" لأنه ينبه إلى أن تسريع الإجراءات لا ينبغي أن يكون على حساب سلامة الإجراءات.

وترتبط هذه الدراسة بالدراسة الحالية ارتباطاً مباشراً عبر بُعد السرعة؛ إذ إن أحد دوافع التقاضي عن بعد هو تقليل الزمن والجهد وتيسير الوصول، وهو ما يتقاطع مع بُعد السرعة الذي تقيسه الدراسة الحالية في سياق التنفيذ. كما تتصل ببُعد الدقة من حيث اشتراط الضمانات وضبط الإجراء، وبُعد الشفافية من حيث ضرورة وضوح المسار الإجرائي الرقمي وحقوق الأطراف في الاطلاع والمتابعة. وعليه فإن (القثامي، 2021) تساعد في دعم فرضية أن التحول الرقمي قد يرفع الكفاءة، لكن ضمن شروط مؤسسية وقانونية تضمن سلامة الإجراء.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في اعتبار التحول الرقمي القضائي عملية تغيّر جوهر الإجراء، وتختلفان في مجال التركيز؛ فدراسة القثامي تتناول التقاضي عن بعد في إطار فقهي-نظامي، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى مرحلة التنفيذ بوصفها حلقة إنفاذ الحقوق، وتبحث أثر التحول الرقمي فيها على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ. وبذلك فإن الدراسة الحالية تستفيد من مبادئ الدراسة السابقة في "اشتراط الضمانات"، لكنها تُعيد تطبيقها على التنفيذ، وتؤكد الكفاءة إلى السرعة والدقة والشفافية.

وتظهر حدود الاستفادة في أن الدراسة—بحكم طبيعتها—لا تتجه إلى قياس كفاءة الإنجاز في التنفيذ عبر مؤشرات تشغيلية أو أبعاد كمية/إجرائية، بل تركز على الإطار الضابط للتقاضي عن بعد. لذا تُعد مرجعاً تأسيسياً لضبط المفهوم والحدود، وتقدم دعماً نظرياً لتحليل العلاقة بين الرقمنة والكفاءة دون أن تحسم قياس الأثر في سياق التنفيذ. (القثامي، 2021)

دراسة الأحمدى (2024) بعنوان "التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة"، هدفت الدراسة إلى بحث أثر التحول الرقمي الشامل في إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة، وبيان دوره في إعادة هندسة الإجراءات وتكامل البيانات وتوحيد المسارات. وأظهرت الدراسة أن التحول الرقمي يكون أكثر فاعلية عندما يشمل المنظومة الإجرائية بصورة متكاملة، بما يعزز انسيابية الإجراءات، ويحد من التعثرات الناتجة عن تعدد القنوات أو غياب التكامل. وأوصت الدراسة بأهمية استكمال رقمنة جميع حلقات العمل القضائي، بما يحقق تكاملاً مؤسسياً ينعكس على سرعة الإنجاز ودقة الإجراءات وشفافيتها.

وتضيف الدراسة للأدبيات من حيث ترسيخ فكرة "الشمول الإجرائي"؛ أي أن كفاءة التحول الرقمي تتضاعف عندما تُرقم الإجراءات بصورة متكاملة، بحيث تتفاعل مكونات النظام القضائي رقمياً، ويصبح تدفق البيانات جزءاً من دورة العمل القضائية. وهذه الفكرة مهمة للدراسة الحالية

لأنها تساعد في تفسير لماذا قد يكون أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ مرتبطاً بتكامل السلسلة الإجرائية، وليس بمجرد وجود منصة أو خدمة رقمية.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة عبر المنطق الذي يرى أن رقمنة الإجراءات تعزز الانسيابية الإجرائية وتقلل التعثرات التي تنتج عادة عن الورق أو تعدد القنوات أو عدم التكامل. ويمكن ترجمة هذا إلى أبعاد الدراسة الحالية؛ فالانسيابية وتكامل الإجراءات يرتبطان بالسرعة، بينما توحيد البيانات وحوكمة الملفات يرتبطان بالدقة، وإتاحة المسار الرقمي وتتبع الملف يرتبطان بالشفافية. ومن ثم تُستثمر أفكار (الأحمدي، 2024) لبناء تصورٍ أعمق عن كيفية تأثير التحول الرقمي على كفاءة الإنجاز.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في النظر إلى التحول الرقمي بوصفه إعادة تصميم إجراءات وليس مجرد رقمنة شكلية، وتختلفان في نطاق التطبيق؛ فالأحمدي يتناول المحاكم العامة وإجراءات التقاضي عمومًا، بينما تركز الدراسة الحالية على محكمة التنفيذ وتُخصص القياس لمرحلة التنفيذ. وهذا الاختلاف مهم لأن التنفيذ يملك خصائص إجرائية مختلفة عن التقاضي، ويتضمن حلقات (مثل التبليغ/الإعلان والتنفيذ على الأموال) قد تكون حاسمة في الزمن والدقة والشفافية.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة—بحسب نطاقها—لا تتناول كفاءة الإنجاز في التنفيذ كمرحلة مستقلة، ولا تُفصل أبعادًا قياسية لكفاءة التنفيذ مثل السرعة والدقة والشفافية ضمن إطار محكمة التنفيذ. لذا تُعد الدراسة مرجعًا قويًا في بناء الخلفية المفاهيمية للتحول الشامل، لكنها تحتاج إلى استكمال بقياس متخصص لمرحلة التنفيذ وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية. (الأحمدي، 2024)

دراسة العليان (2025) بعنوان "ضمانات وتحديات التقاضي عن بُعد في القضاء السعودي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الضمانات والتحديات المرتبطة بالتقاضي عن بُعد في القضاء السعودي، مع التركيز على التوازن بين سرعة الإنجاز وسلامة الإجراءات وحماية الحقوق. وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح التقاضي الرقمي يتطلب جاهزية بشرية وتقنية، إضافة إلى توافر متطلبات الأمن المعلوماتي والضبط الإجرائي. كما بينت أن الكفاءة في البيئة القضائية الرقمية لا تعني التسريع فقط، بل تعني أيضًا الموثوقية والدقة وإمكانية المساءلة والتتبع. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التنظيمية والتقنية للتقاضي عن بُعد، بما يحقق الفاعلية ويحافظ على الحقوق.

وتكمن إضافة الدراسة في أنها تقدم تصورًا "توعيًا" للكفاءة؛ فالكفاءة ليست تسريعًا فقط، بل هي تسريعٌ منضبط يضمن الموثوقية ويقلل المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي. ويُستفاد من ذلك في الدراسة الحالية عند تفسير بُعد الدقة بوصفه مرتبطًا بسلسلة الإجراءات وموثوقيته وحماية البيانات ضمن مسار التنفيذ، وليس مجرد تقليل الأخطاء الشكلية.

وعلاقة الدراسة الحالية بهذه الدراسة تتجلى في كونها تُساند إدراج الأبعاد الثلاثة (السرعة/الدقة/الشفافية) معًا. فالحديث عن التحديات والضمانات يعني أن السرعة قد لا تتحقق أو قد لا تكون قيمة بذاتها ما لم ترافقها دقة في الإجراءات والبيانات، وشفافية تسمح بالتتبع والمساءلة. وبذلك تُعد دراسة (العليان، 2025) إطارًا مُهمًا لتفسير النتائج المحتملة في الدراسة الحالية، خصوصًا إذا ظهر أن أثر التحول الرقمي متفاوت بين الأبعاد الثلاثة.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في ربط التحول الرقمي بمفهوم "جودة الإجراءات" وعدم اختزال الرقمنة في السرعة وحدها، وتختلفان في محور التطبيق؛ فدراسة العليان تدور حول التناقضي عن بعد في القضاء السعودي، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى محكمة التنفيذ وتبحث أثر التحول الرقمي على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ. إلا أن التحديات والضمانات التي تناقشها دراسة العليان يمكن إعادة إسقاطها على التنفيذ الرقمي، لأن التنفيذ كذلك يتضمن بيانات مالية وحساسة، وإجراءات قد تؤثر على حقوق الأطراف.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة لا تقدم قياسًا متخصصًا لكفاءة التنفيذ أو تفكيكًا تفصيليًا لمؤشرات السرعة والدقة والشفافية في محكمة التنفيذ تحديدًا، بل تُقدّم إطارًا ضمانيًا وتحليليًا عامًا. ومع ذلك، تبقى قيمة الدراسة عالية لأنها تساعد الدراسة الحالية على بناء تعريفٍ أكثر دقة للكفاءة الرقمية وربطها بحوكمة التحول الرقمي. (العليان، 2025)

دراسة السلمي وآخرون (2025) بعنوان "مدى تطبيق معايير التحول الرقمي على إدارة خدمات وزارة العدل: فرع المدينة المنورة من وجهة نظر الموظفين"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التحول الرقمي في إدارة خدمات وزارة العدل، وبيان أثر ذلك في تحسين الخدمة وكفاءتها. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين تطبيق معايير التحول الرقمي وبين تحسن مستوى الخدمة وسرعتها وكفاءتها، بما يعكس أهمية التحول الرقمي المؤسسي في تطوير الأداء. وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطبيق معايير التحول الرقمي وتطويرها، بما يساهم في رفع كفاءة الخدمات العدلية وتحسين نتائجها التشغيلية.

وتضيف هذه الدراسة للأدبيات من حيث أنها تربط بين تطبيق معايير التحول الرقمي وبين تحسين الخدمة وكفاءتها وسرعتها، وهو ربط يُعزز منطق الدراسة الحالية؛ إذ يُشير إلى أن التحول الرقمي المؤسسي داخل وزارة العدل يمكن أن ينعكس على نتائج تشغيلية. وتُعد قيمة الدراسة في أنها تلتقط “الجانب المؤسسي” للتحول الرقمي، أي أن التحول الرقمي ليس مبادرات منعزلة، بل منظومة معايير وتطبيقات تنعكس على أداء الجهات.

وعلاقة الدراسة الحالية بهذه الدراسة تكمن في دعمها للفرضية العامة التي ترى أن التحول الرقمي يرفع الكفاءة، مع إمكانية ترجمة هذا الرفع إلى أبعاد محددة داخل محكمة التنفيذ. فإذا كانت تطبيقات ومعايير التحول الرقمي ترتبط بتحسين الخدمة وسرعتها، فإن الدراسة الحالية تنتقل خطوة أبعد لتقيس أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ عبر السرعة والدقة والشفافية بوصفها مؤشرات أكثر تخصصًا تتعلق بإنجاز قضايا التنفيذ.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في الاهتمام بالتحول الرقمي في وزارة العدل وبناء صورة عن أثره على الكفاءة، وتختلفان في زاوية القياس؛ فدراسة السلمي وآخرون تعتمد منظور الموظفين حول تطبيق المعايير وأثرها على الخدمة، بينما تركز الدراسة الحالية على “الأثر التنفيذي” المتخصص في محكمة التنفيذ وعلى كفاءة إنجاز القضايا بأبعاد محددة. كما تختلفان من حيث أن الدراسة الحالية تربط التحول الرقمي بمخرجات إجرائية تنفيذية قابلة للتفكيك إلى السرعة والدقة والشفافية.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة لا تعالج مرحلة التنفيذ بوصفها سلسلة إجراءات، ولا تُفصل الكفاءة إلى أبعاد دقيقة أو تُعطي تصورًا عن شفافية المسار وإمكانية تتبع الطلبات في التنفيذ. لذا تُعد الدراسة داعمًا مؤسسيًا مهمًا لمنطق التحول الرقمي، لكنها تحتاج إلى استكمال بقياس متخصص لمرحلة التنفيذ، وهو ما تتميز به الدراسة الحالية. (السلمي وآخرون، 2025)

دراسة الخطيب (2024) بعنوان "تجربة نظام إدارة الدعوى الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة ومدى مراعاته لضمانات التقاضي الأساسية"، هدفت الدراسة إلى تناول تجربة نظام إدارة الدعوى الإلكتروني في الإمارات، وبيان مدى توافقه مع ضمانات التقاضي الأساسية. وأظهرت الدراسة أن إدارة الدعوى إلكترونياً تسهم في تحسين تنظيم مسار القضية، وتقليل الورقيات، وتعزيز التوثيق وإمكانية التتبع، إلا أن ذلك يتطلب مراعاة الضمانات الإجرائية الأساسية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التوازن بين التطوير التقني وحماية الضمانات القضائية، بما يكفل فاعلية التحول الرقمي دون الإخلال بعدالة الإجراء.

وتضيف هذه الدراسة إلى موضوع التحول الرقمي القضائي من حيث أنها تربط بين التحول الرقمي وبين الضمانات الإجرائية، وتؤكد أن الرقمنة قد تسرع بعض الإجراءات وتحسن تنظيم مسار القضية، لكن ذلك يتطلب مراعاة الضمانات الأساسية لضمان فاعلية التحول. وضمنًا، يفهم من هذا المنظور أن "الشفافية" و"قابلية التتبع" ليستا مكاسب ثانوية، بل ترتبطان بجوهر الضمانات الإجرائية في البيئة الرقمية.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة من زاوية الشفافية تحديدًا؛ فالدراسة الحالية تُدرج الشفافية كأحد أبعاد كفاءة إنجاز القضايا، وتربطها بوضوح المسار الإجرائي وإمكانية التتبع. وتوضح دراسة الخطيب أن نظم الإدارة الإلكترونية للدعوى تعزز إمكانية التنظيم والتوثيق، وهو ما يمكن إسقاطه على مسار التنفيذ الرقمي؛ فكلما كان مسار التنفيذ مؤثّقًا ومُتتبعًا، زادت شفافيته وتحسن إدراك المستفيد لجودة الإنجاز.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في ربط التحول الرقمي بفكرة التنظيم والتتبع والضبط الإجرائي، وتختلفان في مجال التطبيق؛ فدراسة الخطيب تتناول تجربة الإمارات وفي نطاق إدارة الدعوى/التقاضي، بينما تركز الدراسة الحالية على محكمة التنفيذ في السعودية وعلى كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ. غير أن التشابه في "طبيعة الأنظمة" (أنظمة إدارة ملفات وإجراءات) يجعل الدراسة مفيدة لتدعيم إدراج الشفافية ضمن الكفاءة، وللتنبية إلى أهمية الضمانات.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة تتناول سياقًا نظاميًا مختلفًا (الإمارات) ومسارًا مختلفًا (إدارة الدعوى)، ولا تقدم وصفًا مباشرًا لكفاءة التنفيذ أو مؤشرات السرعة والدقة والشفافية في قضايا التنفيذ. لذا تُستثمر الدراسة كإطار داعم لمفهوم الشفافية والتتبع والضمانات في الرقمنة، مع بقاء الحاجة إلى قياس أثر التحول الرقمي في التنفيذ تحديدًا كما تقوم به الدراسة الحالية. (الخطيب، 2024)

دراسة قنديل (2023) بعنوان "حماية الخصوصية المعلوماتية للمتقاضين أثناء المحاكمة عن بُعد أمام المحاكم الإماراتية"، هدفت الدراسة إلى بحث مدى حماية الخصوصية المعلوماتية للمتقاضين في بيئة المحاكمة عن بُعد، وإبراز علاقتها بسلامة الإجراءات الرقمية وموثوقيتها. وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة التحول الرقمي لا ترتبط بعامل الزمن فقط، بل تشمل أيضًا حماية البيانات، وصحة التحقق من الهوية، وسلامة المستندات، وتوثيق الإجراءات بما يضمن الثقة في العدالة الرقمية. وأوصت الدراسة بضرورة وضع ضوابط أكثر صرامة لحماية البيانات الشخصية، وتطوير نظم الأمن السيبراني في البيئة القضائية الرقمية.

وتضيف الدراسة إلى موضوع التحول الرقمي القضائي من خلال تأكيد أن الكفاءة الرقمية لا تُقاس بالزمن فقط، بل تُقاس كذلك بقدرة النظام على الحفاظ على سلامة المعلومات ومصداقيتها، ومنع المخاطر التي قد تُقوض العدالة. ويُستفاد من هذه الإضافة عند بناء تعريف بُعد الدقة في الدراسة الحالية؛ إذ تُفهم الدقة بوصفها سلامة الإجراء وموثوقية البيانات، بما يتضمن—ضمنًا—الانضباط المعلوماتي وحماية البيانات من العبث أو التسريب الذي قد ينعكس على جودة الإنجاز.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة عبر بعدين: (1) الدقة لأن حماية الخصوصية تُلزم وجود حوكمة بيانات وإجراءات تحقق من الهوية وصحة المستندات وتوثيق الخطوات، وهذه كلها تتصل بموثوقية الإنجاز؛ (2) الشفافية لأن حماية البيانات قد تتطلب توازنًا بين إتاحة التتبع والاطلاع من جهة، وتقييد الوصول وحماية الخصوصية من جهة أخرى. ومن ثم تساعد دراسة قنديل في توسيع فهم الكفاءة الرقمية إلى كفاءة "آمنة" لا كفاءة "سريعة" فقط.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في اعتبار التحول الرقمي القضائي مدخلًا لتحسين الأداء مع اشتراط الضمانات، وتختلفان في نطاق التطبيق؛ فدراسة قنديل تتناول المحاكمة عن بعد في الإمارات، بينما تركز الدراسة الحالية على محكمة التنفيذ في السعودية. إلا أن الفكرة المركزية—وهي ارتباط جودة التحول الرقمي بسلامة البيانات—تبقى قابلة للتطبيق على التنفيذ؛ لأن إجراءات التنفيذ تتضمن بيانات مالية وإجراءات تمس حقوق الأطراف، ما يجعل الدقة والخصوصية عنصرين رئيسيين في "كفاءة الإنجاز" داخل بيئة التنفيذ الرقمية.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة ذات طبيعة تركيزية على الخصوصية وضبطها، ولا تتناول قياس الكفاءة في التنفيذ أو تفكيك السرعة والدقة والشفافية في قضايا التنفيذ. لذلك تُستفاد من الدراسة في بناء المفهوم وتحديد نطاق الدقة وتوضيح الضمانات، دون أن تُغني عن القياس التطبيقي الذي تسعى إليه الدراسة الحالية. (قنديل، 2023)

دراسة الحداد (2022) بعنوان "التقاضي الجزائي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في الأردن"، هدفت الدراسة إلى بحث إمكانية تطبيق التقاضي الجزائي الإلكتروني في الأردن، وبيان أثره المتوقع في تقليل الوقت والجهد والكلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي في الإجراءات الجزائية يمكن أن يساهم في تسريع الإنجاز وتقليل الأعباء الإدارية، شريطة توافر الجاهزية التنظيمية والتقنية والبشرية اللازمة لنجاح التطبيق. وأوصت الدراسة بضرورة توفير البنية التحتية المناسبة، وتأهيل العاملين، وتبني خطط تدريبية تدعم التحول الرقمي في المجال القضائي.

وتضيف الدراسة من حيث أنها تدعم منطق “العائد الكفائي” للتحويل الرقمي؛ إذ تُبرز أن نقل الإجراءات إلى بيئة إلكترونية يمكن أن يخفف من الأعباء الإدارية ويُسرّع الإنجاز إذا توافرت عناصر النجاح. ويُستفاد من هذا المنطق في الدراسة الحالية بوصفه منطلقاً لتوقع تحسن السرعة في قضايا التنفيذ عند اكتمال التحويل الرقمي وتراجع الاعتماد على المعالجة اليدوية.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة عبر فكرة أن نجاح الرقمنة مشروط—بحسب طرح الدراسة—بعوامل جاهزية قد تتعلق بالموارد والمهارات والتدريب. وهذه الفكرة تساعد في تفسير النتائج المحتملة للدراسة الحالية؛ إذ قد يظهر أثر التحويل الرقمي قوياً في السرعة مثلاً، أو أقل وضوحاً إذا واجه التطبيق عوائق بشرية أو تنظيمية. كما أن الحديث عن تقليل الوقت والجهد والكلفة يمكن ترجمته في التنفيذ إلى تقليل زمن دورة الإجراء وتبسيط نقاط الاحتكاك، وهو ما ينعكس على الكفاءة بأبعادها.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في أن الرقمنة يمكن أن ترفع الكفاءة وتقلل الوقت والجهد، وتختلفان في السياق والنطاق؛ فالحداد يتناول التقاضي الجزائي في الأردن، بينما تركز الدراسة الحالية على التنفيذ في السعودية. كما أن الدراسة الحالية تُضيف بعد الشفافية بوصفه جزءاً من الكفاءة التنفيذية، وتُعطي للدقة معنى مرتبطاً بموثوقية البيانات التنفيذية وحوكمة الإجراء.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة تتناول مجالاً مختلفاً (جزائي/تقاضي) وبيئة نظامية مختلفة، ولا تقدم معالجة متخصصة لمسار التنفيذ أو لأبعاد الكفاءة في التنفيذ. لذا تُستثمر كدعم منطقي للعلاقة العامة بين الرقمنة والكفاءة، مع بقاء الحاجة إلى اختبار هذه العلاقة في بيئة التنفيذ السعودية وفق أبعاد السرعة والدقة والشفافية، وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية. (الحداد، 2022)

دراسة القاضي (2023) بعنوان "التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التقنيات الذكية والتكامل الرقمي في رفع كفاءة المحاكم القطرية، وتحسين إدارة الملفات، وتيسير الوصول إلى الخدمات القضائية. وأظهرت الدراسة أن التقاضي الذكي يساهم في تحسين تدفق المعلومات، ورفع كفاءة إدارة الملفات، وتعزيز وضوح الإجراءات وإمكانية تتبعها، مع الحاجة إلى وجود إطار تنظيمي داعم يكفل تحقيق هذه الأهداف. وأوصت الدراسة بتطوير الأنظمة الذكية في المحاكم، وتعزيز التكامل بين قواعد البيانات والأنظمة الإجرائية، بما يدعم الكفاءة والشفافية.

وتضيف الدراسة إلى موضوع التحول الرقمي العدلي من خلال إبراز مفهوم "التحول الذكي" الذي يتجاوز الرقمنة الأساسية إلى التكامل بين البيانات والأنظمة وإتاحة خدمات أكثر استجابة للمستفيد، وهو ما يرتبط عادة بتحسين إدارة الملفات وإمكان التتبع ووضوح الإجراءات. وهذه النقاط تتقاطع مع بُعد الشفافية في الدراسة الحالية؛ لأن التقاضي الذكي، في جوهره، يُفترض أن يرفع وضوح الحالة والمرحلة ويُحسن تدفق المعلومات.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة عبر تأكيدها على أن التكامل الرقمي يرفع كفاءة إدارة الملفات ويعزز التتبع، وهو ما يعضد إدراج الشفافية ضمن كفاءة الإنجاز في التنفيذ. كما يمكن ربط طرح الدراسة ببعد الدقة؛ لأن التكامل الذكي يفترض تعزيز جودة البيانات وتقليل التكرار أو التضارب في المعلومات، الأمر الذي ينعكس على موثوقية الإجراء. كذلك يتصل طرح الدراسة بالسرعة من حيث أن التكامل وتقليل التعطّل الإداري يسهم في تسريع الإنجاز.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في التعامل مع التحول الرقمي بوصفه مشروعاً مؤسسياً يتطلب إطاراً تنظيمياً ويستهدف رفع الكفاءة، وتختلفان في مجال التركيز؛ فدراسة القاضي تتناول "التقاضي الذكي" في قطر، بينما تركز الدراسة الحالية على "التحول الرقمي في محكمة التنفيذ" في السعودية وعلى قياس أثره على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ بأبعاد محددة. وبذلك، تستفيد الدراسة الحالية من منطق الدراسة السابقة حول التكامل والتتبع، لكنها تُعيد صياغته في سياق التنفيذ مع تفعيل أبعاد السرعة والدقة والشفافية.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة لا تختبر مسار التنفيذ، ولا تقدم —بحسب نطاقها— تفصيلاً لآليات قياس السرعة أو الدقة أو الشفافية في قضايا التنفيذ. لذا تُعد مفيدة لتقوية الأساس المفاهيمي للشفافية والتكامل، لكنها لا تغني عن القياس التنفيذي المتخصص الذي تسعى إليه الدراسة الحالية. (القاضي، 2023)

دراسة الهديفي (2021) بعنوان "الإعلان القضائي الإلكتروني في التشريع القطري"، هدفت الدراسة إلى بيان دور الإعلان القضائي الإلكتروني في معالجة بطء الإعلان التقليدي وأثره في تقليل الزمن الإجرائي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإعلان الإلكتروني يمثل حلقة إجرائية مهمة في تسريع سير القضية، وتقليل التأخير، وتعزيز توثيق الإجراء وإمكانية تتبعه، فضلاً عن تقليل أخطاء التبليغ التقليدي. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في استخدام الإعلان القضائي الإلكتروني، وربطه ضمن منظومة إجرائية رقمية متكاملة تسهم في رفع كفاءة العمل القضائي.

وتضيف الدراسة إلى الأدبيات من حيث إبرازها لفكرة أن التحول الرقمي قد يبدأ بتحويل "نقطة اختناق" إجرائية إلى نقطة أسرع وأكثر انضباطاً، وأن كفاءة الإنجاز قد تتحقق تدريجياً من خلال رقمنة حلقات محددة تؤثر على زمن الدورة الإجرائية. وهذه الفكرة مهمة للدراسة الحالية لأن مسار التنفيذ يتضمن حلقات متعاقبة، وبعض الحلقات قد تكون أكثر تأثيراً على الزمن والدقة والشفافية من غيرها.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة ارتباطاً وثيقاً ببُعد السرعة؛ إذ إن الإعلان القضائي الإلكتروني يمثل عاملاً حاسماً في تقليل التأخير المرتبط بتبليغ الأطراف، وهو ما يمكن أن ينعكس على سرعة إنجاز مسار التنفيذ إذا تم تضمينه ضمن سلسلة رقمية متكاملة. كما تتصل الدراسة ببعد الشفافية لأن الإعلان الإلكتروني قد يعزز توثيق الإجراء وإمكان التتبع (متى أُرسل الإعلان؟ ومتى تم استلامه؟)، وبُعد الدقة من خلال تقليل أخطاء التبليغ أو ضياع المستندات المرتبطة بالإعلان.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في أن التحول الرقمي ينعكس على الزمن الإجرائي ويمكن أن يرفع الكفاءة، وتختلفان في النطاق؛ فالهديفي يركز على الإعلان القضائي في التشريع القطري، بينما تتناول الدراسة الحالية محكمة التنفيذ في السعودية بوصفها منظومة تنفيذية كاملة. غير أن فكرة "تفكيك المسار إلى حلقات" تظل من أهم أوجه الاستفادة؛ إذ تساعد الدراسة الحالية على فهم التحول الرقمي في التنفيذ كسلسلة، وتحليل أثره على السرعة والدقة والشفافية عبر مراحل متعددة.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة تركز على خطوة واحدة (الإعلان القضائي الإلكتروني) دون تحليل شامل لسلسلة التنفيذ، كما أنها في سياق قطري يختلف عن السياق السعودي. ولذا تُستثمر في بناء المنطق التحليلي لتأثير رقمنة الحلقات الإجرائية، مع بقاء الحاجة إلى قياس أثر التحول الرقمي على كفاءة التنفيذ بوصفه سلسلة متكاملة، وهو جوهر الدراسة الحالية. (الهديفي، 2021)

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

دراسة Pelssers & Dubois (2022) بعنوان “Digitalization of Commercial

Courts: Promises and Pitfalls”، هدفت الدراسة إلى بحث أثر رقمنة المحاكم التجارية في إدارة المعلومات والإجراءات، مع بيان ما توفره هذه الرقمنة من فرص وما قد تواجهه من تحديات. وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يساهم في مركزية المعلومات وتحسين التتبع ورفع الشفافية، إلا أن أثره على الكفاءة الفعلية يظل مرهونًا بحسن التصميم والتطبيق والتبني المؤسسي. وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة الجوانب التنظيمية والتطبيقية عند تنفيذ التحول الرقمي، وعدم افتراض تحقق الكفاءة تلقائيًا بمجرد إدخال التقنية.

وتضيف الدراسة إلى موضوع العدالة الرقمية من خلال إبرازها أن الشفافية قد تتحسن بسرعة أكبر من السرعة في بعض الحالات؛ لأن مجرد مركزية المعلومات وإتاحة التتبع قد تحسن وضوح المسار، بينما تتحقق السرعة حين تتوافر شروط التبني الفعلي والتصميم الجيد وإعادة هندسة الإجراءات. وهذا الطرح يقدم منظورًا نقديًا مهمًا للدراسة الحالية؛ إذ يوجهها إلى عدم افتراض أن جميع أبعاد الكفاءة تتحسن بالمقدار نفسه، بل قد يتفاوت الأثر بين السرعة والدقة والشفافية.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة عبر منطق تفسير الأثر المشروط؛ فالدراسة الحالية تقيس أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على السرعة والدقة والشفافية، وتستلزم قراءة النتائج في ضوء أن التحول الرقمي قد يرفع الشفافية (مثل وضوح الحالة والتتبع) حتى قبل أن يحقق تسريعًا كبيرًا في الإنجاز، أو قد يحسن السرعة بينما يظل بُعد الدقة مرتبطًا بقدرة النظام على ضبط البيانات. ومن ثم تعد هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لتفسير الفروق بين الأبعاد.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في الاهتمام بآثار رقمنة الإجراءات على الكفاءة والشفافية، وتختلفان في السياق المؤسسي (محاكم تجارية وسياق مختلف) وفي المرحلة (نقاضي/محاكم عامة مقابل تنفيذ). إلا أن جوهر الفكرة—وهو أن الأثر ليس آليًا وأن التصميم والتبني عوامل حاسمة—يتطابق مع فكرة الدراسة الحالية التي تتعامل مع التحول الرقمي في التنفيذ بوصفه عملية مؤسسية تتطلب الاستخدام الفعلي والتكامل.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة لا تتناول محاكم التنفيذ تحديدًا، ولا تقدم بالضرورة إطارًا مباشرًا لقياس كفاءة الإنجاز في التنفيذ، لكنها تظل مفيدة لأنها تقدم منظورًا تحليليًا حول

المفاضلة بين وعود السرعة ومكاسب الشفافية، وحول مشروطية الأثر بعوامل التبني والتصميم، وهو ما يمكن إسقاطه على التحول الرقمي في محكمة التنفيذ. (Pelssers & Dubois, 2022)

دراسة Poshai & Vyas–Doorgapersad (2023) بعنوان “Adoption of an Integrated Electronic Case Management System in Zimbabwe”، هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل نجاح تبني نظام إدارة القضايا الإلكترونية في البيئة القضائية الزيمبابوية، وبيان أثر الجاهزية المؤسسية والموارد والتدريب في تحقيق الكفاءة. وأظهرت الدراسة أن توافر النظام الإلكتروني لا يكفي وحده لتحقيق النتائج المرجوة، بل لا بد من دعم الاستخدام الفعلي من خلال التدريب، وتوفير الموارد، وتقليل مقاومة التغيير، وتعزيز الثقافة الرقمية. وأوصت الدراسة بضرورة دعم التحول الرقمي قضائياً بمقومات بشرية ومؤسسية مستدامة تضمن نجاح التطبيق.

وتضيف الدراسة للأدبيات من حيث أنها تُبرز البعد السلوكي والمؤسسي للتحول الرقمي: أي أن الكفاءة المتوقعة (السرعة، التنظيم، تقليل التأخير) تتحقق عندما ينتقل المستخدمون—قضاة وموظفون ومستفيدون من مجرد “توفر التقنية” إلى “الاستخدام الفعلي”، وعندما تدعم المؤسسة هذا الاستخدام عبر تدريب وموارد وبنية اتصال مناسبة. وهذه الإضافة تتقاطع مع منظور نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) الذي تُفعّله الدراسة الحالية في إطارها النظري.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة عبر تفسير العلاقة بين التحول الرقمي وبين أبعاد الكفاءة الثلاثة؛ فالسرعة قد تتحسن عندما يقل الاعتماد على اليدوي وتتسع دائرة الاستخدام، والدقة قد تتحسن عندما تُضبط إجراءات الإدخال والتحقق، والشفافية قد ترتفع عندما يصبح تتبع الملف جزءاً من الممارسة اليومية. إلا أن الدراسة الأجنبية تنبه إلى أن مقاومة التغيير وضعف الجاهزية قد تحدّ من هذه المكاسب، وهو ما يجعل الدراسة الحالية أكثر حساسية في تفسير النتائج: فقد يظهر أن أثر التحول الرقمي قوي في بعد، وأضعف في آخر بسبب عوامل تبني أو جاهزية.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في ربط التحول الرقمي بالكفاءة مع اشتراط الاستخدام الفعلي والتجهيز المؤسسي، وتختلفان في السياق الوطني (زيمبابوي مقابل السعودية) وفي طبيعة المرحلة (إدارة القضايا عموماً مقابل التنفيذ). ومع ذلك، فإن العوامل التي تطرحها الدراسة—كالجاهزية ومقاومة التغيير—هي عوامل عامة يمكن أن تؤثر في أي تحول رقمي في العدالة، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في بناء تفسير النتائج في محكمة التنفيذ.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة تقدم إطاراً عاماً لعوامل نجاح نظام إدارة القضايا، ولا تُخصص قياس الكفاءة بأبعاد السرعة والدقة والشفافية في التنفيذ، كما أنها تتناول سياقاً تنظيمياً مختلفاً. لذا تُستفاد في بناء المنطق التفسيري حول التبني والاستخدام والجاهزية، دون أن تحل محل الحاجة إلى قياس أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ السعودية وفق أبعاد الدراسة الحالية. (Poshai & Vyas-Doorgapersad, 2023)

دراسة Nuh et al (2022) بعنوان “The Implementation of e-Court in Civil Case Settlement”، هدفت الدراسة إلى تناول أثر تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية في رقمنة سلسلة الإجراءات المدنية، بما يشمل التسجيل، والدفع، والتبليغ، والجلسات. وتوصلت الدراسة إلى أن رقمنة السلسلة الإجرائية كاملة أكثر أثراً من رقمنة خطوة واحدة فقط، لما يترتب عليها من تقليل زمن الانتقال بين المراحل، وتوحيد البيانات، وخفض الأخطاء، وتعزيز إمكانية تتبع حالة القضية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الرقمنة المتكاملة لمراحل التقاضي المختلفة، بما يحقق أعلى مستوى من الكفاءة والوضوح الإجرائي.

وتضيف الدراسة للأدبيات من خلال إبرازها لمفهوم “سلسلة الإجراءات” بوصفها وحدة التحليل الأساسية؛ إذ لا يكفي أن تُرقم نقطة واحدة إذا ظلت بقية الحلقات يدوية أو غير متكاملة. وهذا الطرح يدعم الدراسة الحالية التي تتعامل مع التنفيذ بوصفه سلسلة تبدأ من تقديم الطلب وتمتد عبر إجراءات متعددة، ما يجعل التكامل والأتمتة عناصر حاسمة في تحقيق السرعة والدقة والشفافية.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة عبر بُعد السرعة بصورة مباشرة؛ لأن رقمنة التسجيل والتبليغ والدفع تُقلل عادة من زمن الانتقال بين المراحل. كما ترتبط بها عبر الدقة لأن الرقمنة المتكاملة تفرض معيارية البيانات وتوحيد النماذج وتقليل الأخطاء المرتبطة بالمدخلات. وترتبط بها عبر الشفافية لأن توحيد السلسلة في بيئة رقمية يعزز إمكانية تتبع الحالة والمرحلة وتوثيق الإجراءات بصورة أكثر انتظاماً.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في أن التحول الرقمي يتجسد في رقمنة سلسلة متكاملة ويُتوقع أن ينعكس على الكفاءة، وتختلفان في طبيعة المرحلة؛ فالدراسة الأجنبية تركز على تسوية القضايا المدنية، بينما تركز الدراسة الحالية على التنفيذ. إلا أن التنفيذ يشترك مع التقاضي في وجود سلسلة إجراءات متعددة، ما يجعل فكرة “الرقمنة المتكاملة” قابلة للتطبيق بقوة في سياق محكمة التنفيذ.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة ليست في سياق سعودي، ولا تتناول خصوصية التنفيذ بوصفه مرحلة إنفاذ حقوق ترتبط بجهات متعددة وعمليات متسلسلة قد تكون أشد حساسية للبيانات. ومع ذلك، تبقى الدراسة مفيدة في تعزيز منطق القياس على مستوى السلسلة، وفي دعم فرضية أن التحول الرقمي الأوسع نطاقاً قد ينعكس على أبعاد الكفاءة الثلاثة بصورة أكثر وضوحاً. (Nuh et al., 2022)

دراسة Araújo et al. (2025) بعنوان “A Systematic Review of Artificial Intelligence Applications in the Brazilian Judicial Sector”، هدفت الدراسة إلى تحليل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع القضائي البرازيلي، وبيان أثرها في دعم سير العمل ورفع الإنتاجية وتقليل الزمن الإجرائي. وأظهرت الدراسة أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تسهم في تسريع بعض المهام وتحسين كفاءة الأداء، إلا أن ضعف التوثيق والمعايير قد يحد من القدرة على تقييم الأثر ويؤثر في مستوى الشفافية المؤسسية. وأوصت الدراسة بضرورة وضع معايير واضحة للتوثيق والتقييم، بما يضمن التوازن بين الأتمتة وسلامة الإجراء وشفافيته.

وتضيف هذه الدراسة للأدبيات من زاوية أنها تربط بين “التسريع” وبين “قابلية التقييم والشفافية”؛ فالذكاء الاصطناعي قد يرفع الإنتاجية ويُسرّع بعض الأعمال، لكنه قد يخلق تحديات تتعلق بإمكانية تفسير القرارات أو تتبع المنطق أو توحيد المعايير، وهو ما يجعل الشفافية عنصراً جوهرياً في نجاح التحول وليس مجرد نتيجة ثانوية. وهذه الإضافة مهمة للدراسة الحالية لأن التنفيذ الرقمي قد يتضمن أتمتة في التحقق أو التوجيه أو إدارة الطلبات، ما يجعل الشفافية والتوثيق ضرورية لضمان الثقة.

وترتبط الدراسة الحالية بهذه الدراسة عبر تأكيدها على أن السرعة في البيئة الرقمية ينبغي أن تُبنى على توثيق ومعايير واضحة تتيح تقييم الأداء ومراجعته، وهو ما ينعكس على الشفافية وعلى مفهوم الدقة بوصفه سلامة الإجراء وموثوقية البيانات. وفي سياق محكمة التنفيذ، فإن وجود سجل واضح للإجراءات وإشعارات وتحديثات للحالة يُمثل تجسيدا لهذه الفكرة، ويُعزز قدرة الأطراف على المتابعة ويحد من الغموض الإجرائي.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراستان في النظر إلى التقنيات المتقدمة بوصفها جزءاً من التحول الرقمي القضائي الذي يستهدف تحسين الأداء، وتختلفان في طبيعة التقنية (ذكاء اصطناعي في البرازيل مقابل تحول رقمي في التنفيذ السعودي)، وفي مستوى التحليل (مراجعة منهجية للتطبيقات مقابل دراسة أثر التحول في بيئة محددة). إلا أن الفكرة المشتركة حول ضرورة التوثيق والمعايير لضمان الشفافية تُعد مدخلاً تفسيرياً مهماً للدراسة الحالية.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن الدراسة لا تتناول محاكم التنفيذ ولا تتجه مباشرة إلى قياس كفاءة الإنجاز وفق أبعاد السرعة والدقة والشفافية في التنفيذ، لكنها تبقى مرجعاً مهماً لفهم علاقة الأتمتة بالتسريع من جهة، وبالشفافية وقابلية التقييم من جهة أخرى. وهو ما يعزز منطق الدراسة الحالية في تضمين الشفافية ضمن قياس الكفاءة التنفيذية. (Araújo et al., 2025)

تقرير (2021) بعنوان “Evaluation of the eCourts System Implementation in the Philippines”، هدف التقرير إلى تقييم أثر نظام المحاكم الإلكترونية في الفلبين من خلال مؤشرات تشغيلية تتعلق بمتابعة القضايا، وتحسين المراقبة، وتسهيل الإدارة القضائية. وتوصل التقرير إلى أن النظام الإلكتروني أسهم في تحسين المتابعة والقدرة على المراقبة والإدارة، إلا أن أثره على تقليل المدد الزمنية تأثر ببعض القيود التطبيقية. وأوصى التقرير بضرورة الاعتماد على المؤشرات التشغيلية العملية عند تقييم أثر التحول الرقمي، وعدم الاكتفاء بالتصورات العامة حول فوائده.

وتضيف هذه الدراسة/التقرير للأدبيات من خلال إبرازها لقيمة “المؤشرات التشغيلية” في الحكم على أثر التحول الرقمي؛ فبدل الاكتفاء بالحديث عن الرقمنة كفكرة، يتجه التقرير إلى تفعيل مؤشرات تتعلق بالمتابعة والمراقبة والإدارة. وهذه النقطة تتقاطع مع الدراسة الحالية لأنها تتبنى قياس الكفاءة عبر أبعاد قابلة للملاحظة: السرعة والدقة والشفافية. وتحديداً، فإن تركيز التقرير على المتابعة والمراقبة يعزز إدراج الشفافية بوصفها مؤشراً محورياً في الأنظمة الرقمية.

وترتبط الدراسة الحالية بالتقرير عبر مفهوم الشفافية؛ إذ إن المتابعة والمراقبة اللحظية تعني أن النظام يوفر بيانات مستمرة عن الحالة والمرحلة، ما يرفع وضوح المسار الإجرائي. كما ترتبط به عبر السرعة من زاوية أن تحسين الإدارة والمتابعة قد يساهم في تقليل التأخير، وإن كان التقرير يشير إلى أن أثر الزمن قد يتأثر بقيود تطبيقية، وهو ما ينسجم مع فكرة الأثر المشروط كما في (Pelssers & Dubois, 2022). وترتبط به أيضاً عبر الدقة بصورة غير مباشرة، لأن وجود مؤشرات تشغيلية وتوثيق للمراحل يدعم سلامة البيانات ويقلل الالتباس.

ومن حيث الاتفاق والاختلاف، تتفق الدراسة الحالية مع التقرير في الاتجاه نحو القياس العملي لأثر الرقمنة عبر مؤشرات تشغيلية، وتختلفان في السياق المؤسسي والوطني؛ إذ يتناول التقرير تجربة الفلبين بينما تركز الدراسة الحالية على السعودية ومحكمة التنفيذ تحديداً. إلا أن قيمة التقرير تكمن في ترسيخ فكرة أن التحول الرقمي ينبغي أن يُقاس عبر مؤشرات أداء وتتبع، وهو ما ينسجم تماماً مع اختيار الدراسة الحالية لأبعاد السرعة والدقة والشفافية.

أما حدود الاستفادة فتتمثل في أن التقرير يركّز على تقييم تجربة بعينها ضمن سياق مختلف، ولا يتناول خصوصية مسار التنفيذ السعودي أو منصاته. لذا تُستفاد منه فكرة “التقييم بالمؤشرات التشغيلية” وفكرة أن قيود التطبيق قد تحد من انعكاس الرقمنة على الزمن، دون نقل تفاصيل تطبيقية غير مرتبطة مباشرة بسياق الدراسة الحالية. (3ie, 2021)

التعقيب على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات العربية—على اختلاف موضوعاتها—اتجاهًا عامًا يُقر بأن التحول الرقمي في العدالة يرتبط بتحسين الأداء وتقليل الورقي وتبسيط الإجراءات، وهو ما يتضح في الدراسات ذات الطابع المؤسسي والتطبيقي مثل (حافظ، 2021) و(السلمي وآخرون، 2025)، والدراسات التي تربط الرقمنة بتحسين إدارة الدعوى والتنظيم الإجرائي مثل (الخطيب، 2024). وفي الوقت نفسه، تبين الدراسات ذات الطابع الضماني/القانوني مثل (القثامي، 2021) و(العليان، 2025) و(قنديل، 2023) أن الكفاءة الرقمية ليست مفهومًا زمنيًا خالصًا، بل هي كفاءة منضبطة تتطلب حماية البيانات وسلامة الإجراء واستدامة الضمانات.

كما تكشف الدراسات العربية عن تنوّع في “وحدة التحليل”: فبعضها يتناول التحول الرقمي كمنظومة (الأحمدي، 2024)، وبعضها يفككه إلى حلقات إجرائية محددة ذات أثر على الزمن مثل الإعلان القضائي الإلكتروني (الهديفي، 2021). وهذه النتيجة تدعم توجه الدراسة الحالية نحو التعامل مع مسار التنفيذ بوصفه سلسلة قابلة للتفكيك والقياس، بحيث يمكن فهم أثر التحول الرقمي على السرعة والدقة والشفافية عبر حلقات متعددة.

أما الدراسات الأجنبية فتضيف بعدًا نقديًا ومنهجيًا واضحًا: إذ تؤكد أن أثر الرقمنة على الكفاءة مشروط بجودة التصميم والتبني والموارد والجاهزية (Pelssers & Dubois, 2022؛ Poshai & Vyas-Doorgapersad, 2023)، وأن رقمنة السلسلة كاملة أكثر أثرًا من رقمنة خطوة واحدة (Nuh et al., 2022). وتُبرز كذلك أن التسريع عبر الأتمتة أو التقنيات المتقدمة يحتاج توثيقًا ومعايير تضمن الشفافية وقابلية التقييم (Araújo et al., 2025)، وأن القياس بالمؤشرات التشغيلية يعكس أثر التحول بدقة أكبر من الانطباعات العامة (3ie, 2021).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأدبيات السابقة تُجمع على منطق العلاقة بين التحول الرقمي وبين تحسين الأداء، لكنها تختلف في تحديد “متى” و“كيف” يتحقق الأثر، وفي إبراز أن السرعة قد تتحسن أحيانًا بوتيرة مختلفة عن الشفافية والدقة. ومن هنا تتعزز أهمية الدراسة الحالية في تبني

أبعاد ثلاثية للكفاءة (سرعة/دقة/شفافية) وعدم اختزال الكفاءة في بعد واحد، مع قراءة الأثر في ضوء عوامل الاستخدام الفعلي والحوكمة والضمانات.

الفجوة البحثية وتمييز الدراسة الحالية

بالرغم من ثراء الأدبيات السابقة في موضوعات التقاضي الإلكتروني، والتقاضي عن بعد، وإدارة الدعوى إلكترونياً، وتطبيق معايير التحول الرقمي في وزارة العدل، فإن القياس المنهجي لأثر التحول الرقمي على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ داخل محكمة التنفيذ في المملكة العربية السعودية ما يزال—وفق ما تعكسه هذه الدراسات—أقل حضوراً، خصوصاً إذا جرى تفكيك الكفاءة إلى أبعاد محددة وقابلة للاختبار مثل: السرعة والدقة والشفافية. فعدد من الدراسات يتناول التحول الرقمي في القضاء على مستوى عام، أو يركز على مرحلة التقاضي، أو يعالج ضمانات التحول دون الدخول في قياسٍ متخصص لمرحلة التنفيذ. (حافظ، 2021؛ الفثامي، 2021؛ الأحمدى، 2024؛ العليان، 2025)

وتتمثل الفجوة كذلك في أن بعض الأدبيات تربط الرقمنة بتحسين الكفاءة دون بناء نموذج يدمج بين التبني والاستخدام من جهة، ونتائج الأداء من جهة أخرى. فالدراسات الأجنبية تُظهر أن الفاعلية مشروطة بالتبني والجاهزية (Poshai & Vyas–Doorgapersad, 2023)، وأن الأثر يختلف بين السرعة والشفافية (Pelssers & Dubois, 2022)، بينما تظل الحاجة قائمة إلى نموذج تفسيري يوضح كيف يتحول “وجود التحول الرقمي” إلى “تحسن في كفاءة الإنجاز” عبر آليات سلوكية وتنظيمية في بيئة محددة مثل محكمة التنفيذ.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها تنتقل من المستوى العام لرقمنة القضاء إلى المستوى الإجرائي المتخصص لقضاء التنفيذ، وتتعامل مع التحول الرقمي بوصفه تحولاً في سلسلة تنفيذية كاملة، لا مجرد رقمنة قناة خدمة. كما تتميز باعتمادها قياس الكفاءة عبر أبعاد ثلاثية مترابطة (السرعة/الدقة/الشفافية)، وهو ما يسمح بالنقاط الفروق في الأثر وعدم اختزال النجاح في مؤشر واحد. علاوة على ذلك، تستند الدراسة إلى إطار نظري تكاملي يجمع بين تفسير التبني والاستخدام (TAM) وتفسير التحول إلى نتائج أداء في القطاع العام (NPM)، بما يعزز قدرتها على تفسير النتائج وربطها بسياق التحول الوطني والعدالة الرقمية في السعودية (United Nations, 2024؛ World Bank, 2025؛ برنامج التحول الوطني، 2022؛ برنامج التحول الوطني، 2023؛ هيئة الحكومة الرقمية، 2024؛ وزارة العدل السعودية، 2021؛ وزارة العدل السعودية، 2024).

الإطار النظري

1) التحول الرقمي في العدالة ومحاكم التنفيذ: سياق مفاهيمي

يُفهم التحول الرقمي في قطاع العدالة بوصفه عملية انتقال من نموذج إجراءات يعتمد على الورقي والحضور المكاني وتعدد القنوات، إلى نموذج إجراءات رقمي متكامل يعتمد على منصات إلكترونية، وتكامل بيانات، وتوثيق رقمي، وإدارة عمليات تستند إلى البيانات. ولا يقتصر التحول الرقمي على "رقمنة المستند" أو "أتمتة الخطوة"، بل يشمل إعادة تصميم الإجراءات، وتوحيد نقاط تقديم الخدمة، وربط الأنظمة ببعضها، وبناء حوكمة بيانات ومعايير تشغيل، بما ينعكس على جودة الخدمة ومؤشرات الأداء. وتدعم التقارير الدولية هذا التصور من خلال الربط بين التحول الرقمي في الحكومة وبين تحسين تقديم الخدمات وتعزيز الوصول والشفافية إذا اكتملت البنية والحوكمة (United Nations, 2022؛ United Nations, 2024؛ World Bank, 2025).

وفي السياق العدلي، يظهر التحول الرقمي عادة في عدة مستويات متدرجة:

1. مستوى الإتاحة الرقمية للخدمات (تحويل الطلبات إلى قنوات إلكترونية).
2. مستوى رقمنة إدارة القضايا/الملفات (نظام إدارة متكامل للملفات والإجراءات).
3. مستوى التكامل المؤسسي والبيانات (الربط بين الجهات وإتاحة تدفق بيانات يختصر الزمن ويقلل الأخطاء).
4. مستوى الأتمتة والتحليلات (رفع الإنتاجية عبر أتمتة بعض الأعمال مع ضمان الشفافية وقابلية التقييم).

ويُعد قياس أثر التحول الرقمي أكثر دقة عندما يُربط بهذه المستويات لا بمجرد الإعلان عن وجود منصة أو خدمة رقمية. وتظهر الأدبيات الأجنبية أن نجاح التحول الرقمي العدلي يتوقف على الاستخدام الفعلي والتصميم والجاهزية، وهو ما يجعل التحول الرقمي "ممارسة" لا "وجودًا" تقنيًا (Pelssers & Dubois, 2022؛ Poshai & Vyas-Doorgapersad, 2023).

أما في المملكة العربية السعودية، فيرتبط التحول الرقمي في العدالة بمستهدفات التحول الوطني ورؤية 2030، ويتجسد في تطوير منصات وخدمات رقمية عدلية، بما في ذلك خدمات مرتبطة بالتنفيذ عبر منصات رقمية مثل "ناجز" بوصفه إطارًا للخدمات العدلية الرقمية (رؤية السعودية 2030، 2024). وتؤكد تقارير برنامج التحول الوطني على تقدم مؤشرات التحول الرقمي لدى الجهات الحكومية، ومن ضمنها الجهات العدلية، بما يعكس أن التحول الرقمي ليس مبادرة منفصلة

بل مسار وطني تتداخل فيه الحوكمة وقياس الأداء (برنامج التحول الوطني، 2022؛ برنامج التحول الوطني، 2023). كما تُبرز النشرات الدورية للتحول الرقمي صورة عن تمكين التحول الرقمي في المملكة في إطار “Digital Saudi”، بما يدعم فهم التحول بوصفه منظومة تتضمن قياساً وتكاملاً ومعايير (هيئة الحكومة الرقمية، 2024).

وفي محكمة التنفيذ تحديداً، يتخذ التحول الرقمي معنى أكثر تخصصاً لأنه يتعلق بمرحلة إنفاذ الحقوق؛ أي تحويل الحكم أو السند التنفيذي إلى نتائج عملية. وقد أشارت وزارة العدل إلى تعزيز التحول الرقمي لقضاء التنفيذ وإطلاق النظام الإلكتروني “تنفيذ” في جميع محاكم التنفيذ، بما يعكس توجهها نحو أتمتة سلسلة إجراءات التنفيذ وتوسيع نطاق العمل الإلكتروني (وزارة العدل السعودية، 2021). كما أشارت الوزارة إلى معالجة المحكمة الافتراضية للتنفيذ لأكثر من 110,000 طلب خلال عام 2024، وهو ما يدل على اتساع الاستخدام التشغيلي للخدمات الرقمية المرتبطة بالتنفيذ (وزارة العدل السعودية، 2024). وبذلك، يصبح التحول الرقمي في محكمة التنفيذ متغيراً مستقلاً يمكن قياس أثره على كفاءة الإنجاز بأبعاد محددة.

2) مفهوم كفاءة الإنجاز وأبعادها الثلاثة: السرعة، الدقة، الشفافية

تُعرف كفاءة الإنجاز في السياق الإجرائي بوصفها قدرة النظام على إتمام المعاملة أو القضية ضمن زمن مناسب، وبمستوى جودة يضمن صحة الإجراء وموثوقية البيانات، وبدرجة شفافية تتيح تتبع المسار وفهم الحالة والمرحلة وتعزز المساءلة. وفي القضاء—وخاصة في التنفيذ—لا تكفي السرعة وحدها معياراً للكفاءة، لأن التنفيذ يرتبط بحقوق ومراكز قانونية وبيانات حساسة، ما يجعل الدقة والشفافية جزءاً لا يتجزأ من معنى “الإنجاز”. وتدعم الأدبيات الضمانية هذا التصور؛ إذ تؤكد أن التحول الرقمي يحتاج ضوابط تحمي سلامة الإجراء والبيانات حتى لا تتحول السرعة إلى مخاطر تمس العدالة (العليان، 2025؛ قنديل، 2023).

أولاً: السرعة

السرعة في سياق محكمة التنفيذ تُفهم بوصفها تقليل زمن الدورة الإجرائية لقضية التنفيذ أو الطلب التنفيذي، وتخفيض زمن الانتقال بين المراحل، وتقليل التأخير الناتج عن الورق أو تكرار المراجعات أو بطء التبليغ. وتظهر الدراسات التي تناولت رقمنة إجراءات محددة مثل الإعلان القضائي الإلكتروني أن رقمنة حلقة واحدة قد تخفض التأخير المرتبط بهذه الحلقة (الهدفي، 2021)، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن الأثر الأقوى يتحقق عندما تُرقم سلسلة كاملة (Nuh

(et al., 2022). وبذلك، فإن السرعة في الدراسة الحالية ليست "سرعة تقنية" فقط، بل "سرعة إجرائية" ناتجة عن إعادة تصميم المسار وربط حلقاته.

ثانيًا: الدقة

الدقة في كفاءة الإنجاز تُفهم بوصفها سلامة الإجراءات التنفيذية وموثوقية البيانات والمخرجات، وتقليل الأخطاء الإجرائية أو الأخطاء في إدخال البيانات أو اكتمال المتطلبات، بما يقلل الإرجاعات أو التصحيحات ويعزز جودة القرار التنفيذي. وترتبط الدقة كذلك بحماية البيانات والخصوصية؛ لأن موثوقية الإنجاز الرقمي تفترض أن البيانات محفوظة ومنضبطة وأن إجراءات الوصول والتوثيق تمنع العبث أو التسريب (قنديل، 2023). كما أن الدراسات التي تناولت ضمانات التقاضي عن بعد تُشير ضمناً إلى أن الدقة تتطلب جاهزية بشرية وتنظيمية وحوكمة معلومات (العليان، 2025). وفي التنفيذ، تتضاعف أهمية الدقة بسبب حساسية البيانات المرتبطة بالأموال والالتزامات.

ثالثًا: الشفافية

الشفافية تعني وضوح المسار الإجرائي وإمكانية تتبع الحالة والمرحلة، وتوافر سجل يوثق الإجراءات وينتج للأطراف فهم ما تم وما تبقى، بما يعزز الثقة ويحد من الغموض. وقد أبرزت أدبيات إدارة الدعوى الإلكترونية والتقاضي الذكي أهمية التتبع والتوثيق بوصفهما جزءاً من جودة العمل القضائي الرقمي (الخطيب، 2024؛ القاضي، 2023). وتؤكد الدراسات الأجنبية كذلك أن الشفافية قد تتحسن بسرعة عبر المنصات التي تركز على مركزية المعلومات والتتبع، حتى لو كان أثر السرعة متفاوتاً (Pelssers & Dubois, 2022)، وأن القياس بالمؤشرات التشغيلية المرتبطة بالتتبع والمراقبة يعكس أثر التحول بصورة أدق (Zie, 2021). وفي محكمة التنفيذ، تتجسد الشفافية في وضوح حالة الطلب التنفيذي وإشعاراته وسجل إجراءاته وقابلية متابعته عبر القنوات الرقمية.

وبناءً على ما سبق، تتحدد كفاءة الإنجاز في الدراسة الحالية بوصفها بناءً مركباً: سرعة منضبطة (لا تخل بالضمانات)، ودقة معلوماتية وإجرائية (تضمن موثوقية البيانات)، وشفافية تشغيلية (تتيح التتبع وتوثيق المسار). ويصبح أثر التحول الرقمي قابلاً للفحص عندما يُربط بهذه الأبعاد الثلاثة معاً، لا عند اختزاله في مؤشر واحد.

3) نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) وتفسير التبنّي والاستخدام

يُعد نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) إطارًا تفسيريًا مناسبًا عند دراسة أثر التحول الرقمي في المؤسسات العامة، لأنه يركز على آلية انتقال التقنية من "توفر" إلى "استخدام فعلي"، وهي آلية حاسمة في القطاع العدلي. يفترض TAM أن قبول المستخدمين للتقنية يتأثر أساسًا بمتغيرين: المنفعة المتصورة وسهولة الاستخدام المتصورة؛ فكلما رأى المستخدم أن التقنية مفيدة وتحسن أدائه، وأن استخدامها سهل وغير معقد، ارتفع اتجاهه الإيجابي نحو استخدامها، بما يقود إلى نية استخدام ثم استخدام فعلي. وفي التحول الرقمي القضائي، تُعد مشروعية الأثر بالتبني والاستخدام من أهم ما أكدته الأدبيات الحديثة.

ويمكن تكييف مفاهيم TAM في سياق محكمة التنفيذ على النحو الآتي:

- المنفعة المتصورة تتمثل في إدراك القاضي أو الموظف أو المستفيد أن خدمات التنفيذ الرقمية تقلل زمن الإجراءات، وتخفف الأخطاء، وتزيد وضوح الحالة والتتبع، وتيسر الوصول للخدمة. وهذا يتسق مع الأدبيات التي ترى أن الرقمنة قد تحسن الشفافية والتتبع وتقلل بعض أوجه التأخير عند اكتمال التصميم والتطبيق (Pelssers & Dubois, 2022)، كما يتسق مع الطرح الذي يربط نجاح التحول بعائد عملي يشعر به المستخدم. (Poshai & Vyas-Doorgapersad, 2023)
- سهولة الاستخدام المتصورة تتمثل في وضوح خطوات تقديم الطلب، وبساطة المتطلبات، وسهولة رفع المستندات، واستقرار الخدمة، وتوافر الدعم الفني، بما يقلل العبء الإداري على المستخدم. وتبرز الدراسات التي ركزت على الجاهزية ومحو الأمية الرقمية أن صعوبة الاستخدام قد تعيق التبنّي وتحد من الأثر (Poshai & Vyas-Doorgapersad, 2023).

ويرتبط TAM في الدراسة الحالية بفكرة أن أثر التحول الرقمي على كفاءة الإنجاز (السرعة/الدقة/الشفافية) لا يتحقق إلا عند اتساع دائرة الاستخدام الفعلي وتراجع الاعتماد على البدائل اليدوية. فحتى لو توفرت المنصة، فإن انخفاض التبنّي أو ضعف الاستخدام قد يؤدي إلى أثر محدود في السرعة، وقد يحقق أثرًا جزئيًا في الشفافية إن كانت المنصة توفر تتبعًا دون أن تُغير سلوك الممارسين. وهنا تتقاطع أفكار TAM مع الطرح النقدي الذي يفرق بين مكاسب الشفافية ومكاسب السرعة ويجعلها مشروطة بالتصميم والتبني (Pelssers & Dubois, 2022).

كما يساعد TAM في تفسير تباين الأثر بين أبعاد الكفاءة: فارتفاع المنفعة المتصورة وسهولة الاستخدام قد يعزز السرعة عبر تقليل زمن المعاملات، ويعزز الدقة عبر تقليل الأخطاء الناتجة عن التعامل الورقي، ويعزز الشفافية عبر زيادة الاعتماد على سجل الإجراءات الرقمي. وفي المقابل، ضعف الإدراك بالمنفعة أو تعقيد الواجهات قد يحد من هذه المكاسب أو يجعلها غير متجانسة بين الأبعاد الثلاثة.

4) منظور الإدارة العامة الجديدة (NPM) وتفسير انتقال الرقمنة إلى نتائج أداء

يرتبط منظور الإدارة العامة الجديدة (NPM) بفكرة تطوير أداء القطاع العام عبر التركيز على الكفاءة وقياس الأداء وتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمة وتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي سياق التحول الرقمي، يمكن النظر إلى الرقمنة بوصفها أداة تنفيذية تُترجم هذه المبادئ إلى ممارسات تشغيلية؛ إذ تسهم الرقمنة في تقليل الهدر الإجرائي، وتوحيد المسارات، وتوفير بيانات أداء تساعد على إدارة العمل بصورة أقرب إلى إدارة الأداء القائمة على الأدلة.

ويكتسب هذا المنظور أهمية خاصة في المؤسسات العدلية لأن تحسين كفاءة الإنجاز يتطلب:

1. إعادة تصميم إجراءات نقل التأخير،
2. توحيد بيانات ترفع الدقة،
3. بناء تتبع وتوثيق يعزز الشفافية.

وتنسجم هذه المبادئ مع ما تطرحه التقارير الدولية حول أن التحول الرقمي في الحكومة يساهم في تحسين الخدمة وتوسيع الوصول وتعزيز الشفافية إذا توافرت الحوكمة والبنية الداعمة (United Nations, 2024؛ World Bank, 2025). كما يتقاطع منظور NPM مع توجهات التحول الوطني في المملكة التي تربط التحول الرقمي بمؤشرات أداء وتحسينات تشغيلية داخل الجهات الحكومية (برنامج التحول الوطني، 2022؛ برنامج التحول الوطني، 2023؛ هيئة الحكومة الرقمية، 2024).

وفي محكمة التنفيذ، يمكن تفعيل منظور NPM لفهم التحول الرقمي بوصفه مدخلاً لإعادة هندسة العمليات التنفيذية، وتقليل نقاط الاحتكاك الورقي، ورفع الإنتاجية الإجرائية. فمن زاوية NPM:

- تُقهم السرعة بوصفها خفض زمن الدورة الإجرائية للتنفيذ وتقليل التأخير بين المراحل.
- وتُقهم الدقة بوصفها سلامة الإجراء وموثوقية البيانات وتقليل الأخطاء والإرجاعات.

- وتُفهم الشفافية بوصفها وضوح المسار وقابلية التتبع والتوثيق بما يعزز المساءلة والثقة.

وتُعزز التجارب الرقمية في العدالة هذا الفهم؛ فالتقييمات التشغيلية التي تركز على التتبع والمراقبة وإدارة القضايا تُظهر أن الرقمنة تتيح مؤشرات أكثر وضوحًا لإدارة الأداء (Jie, 2021)، بينما تشير الأدبيات إلى أن جودة التوثيق والمعايير شرط لحفظ الشفافية وقابلية التقييم، خاصة عند إدخال الأتمتة أو التقنيات المتقدمة (Araújo et al., 2025). وهذا يتقاطع مع جوهر NPM الذي يربط الإدارة بالنتائج وبالقدرة على القياس والمساءلة.

5) تكامل TAM و NPM لتفسير نموذج الدراسة الحالي

تحتاج الدراسة الحالية—بحكم طبيعتها—إلى إطار تفسيري يربط بين مستويين: مستوى التبنّي والاستخدام، ومستوى نتائج الأداء. وهنا يتكامل نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) مع منظور الإدارة العامة الجديدة (NPM) على نحو يخدم تفسير العلاقة بين التحول الرقمي في محكمة التنفيذ وبين كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ.

أولاً: TAM يفسر آلية التفعيل (Activation Mechanism)

يفسر TAM كيف ينتقل التحول الرقمي من مجرد توفر تقني إلى استخدام فعلي، عبر المنفعة المتصورة وسهولة الاستخدام. وفي سياق محكمة التنفيذ، يعني ذلك أن الخدمات الرقمية (ومنها مسارات التنفيذ الافتراضي) لا تُحدث أثرًا على الكفاءة إلا إذا تبنّاها القضاة والموظفون والمستفيدون واستُخدمت بصورة مستمرة ومتكاملة. وتؤكد الأدبيات الأجنبية أن النجاح مشروط بالجاهزية والموارد ومحو الأمية الرقمية ومقاومة التغيير، وهي عناصر تتصل عمليًا بمعاني TAM (Poshai & Vyas-Doorgapersad, 2023)، كما تؤكد أن أثر السرعة قد يتأخر إذا لم يُحلّ إشكال التصميم والتبني (Pelssers & Dubois, 2022).

ثانيًا: NPM يفسر آلية التحويل إلى نتائج (Performance Translation Mechanism)

يفسر NPM كيف تتحول ممارسات التحول الرقمي (عند تفعيلها) إلى نتائج أداء قابلة للقياس: سرعة أعلى، ودقة أفضل، وشفافية أقوى. فالتحول الرقمي—وفق NPM—يمثل إعادة تصميم للعمل العام تقوده مؤشرات الأداء وقياس النتائج وتحسين الخدمة. وفي ضوء ذلك، يصبح من الممكن تفسير أن التحول الرقمي في محكمة التنفيذ سيؤدي إلى تقليل التأخير الإجرائي عبر تقليل الورقي والتكامل، وتحسين الدقة عبر توحيد البيانات وإجراءات التحقق، وتعزيز الشفافية عبر سجل الإجراءات وإمكانية التتبع. وتساند هذا الاتجاه تقارير التحول الرقمي في الحكومة وما تطرحه من

ربط الرقمنة بتحسين الخدمة والشفافية والأداء (World Bank, United Nations, 2024)؛ إضافة إلى اتجاهات القياس والأداء في التحول الوطني (برنامج التحول الوطني، 2022؛ برنامج التحول الوطني، 2023).

ثالثاً: الصياغة التكاملية لنموذج الدراسة

وفق التكامل بين TAM و NPM، يمكن تفسير نموذج الدراسة الحالي على النحو الآتي:

- التحول الرقمي في محكمة التنفيذ (من حيث التكامل والأتمتة واستخدام الخدمات الرقمية) يمثل مدخلاً تنظيمياً وتقنياً.
- قبول المستخدمين للتقنية وتبنيهم لها (TAM) يمثل شرطاً لازماً لتفعيل هذا المدخل.
- عند تحقق الاستخدام الفعلي واندماجه في دورة العمل، تتحول الرقمنة إلى نتائج أداء (NPM) تتمثل في تحسن السرعة والدقة والشفافية.
- وقد يكون أثر التحول غير متجانس بين الأبعاد؛ إذ قد تتحسن الشفافية مبكراً عبر التتبع وتوثيق المسار، بينما يتطلب تحسن السرعة إعادة هندسة أعمق للسلسلة الإجرائية أو معالجة عوائق التبني، كما قد ترتبط الدقة بحوكمة البيانات والضمانات الأمنية والإجرائية (Pelssers & Dubois, 2022؛ قنديل، 2023؛ العليان، 2025).

وبذلك، يتيح هذا التكامل إطاراً تفسيرياً متماسكاً: فهو لا يكتفي بتفسير "لماذا يستخدم الناس التقنية"، ولا يقتصر على تفسير "كيف تتحسن مؤشرات الأداء"، بل يربط بينهما في سياق محكمة التنفيذ بوصفها مؤسسة عامة ذات إجراءات متسلسلة وحساسة. كما ينسجم هذا الإطار مع واقع التحول الرقمي في السعودية في ضوء مستهدفات التحول الوطني وتوسع الخدمات العدلية الرقمية، بما في ذلك ما أشير إليه رسمياً حول إطلاق النظام الإلكتروني للتنفيذ وتوسع المعالجة التشغيلية لطلبات التنفيذ الافتراضي (وزارة العدل السعودية، 2021؛ وزارة العدل السعودية، 2024).

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن الأدبيات العربية تؤكد—في مجملها—أن التحول الرقمي في العدالة يرتبط بتحسين الأداء وتقليل الورقي وتبسيط الإجراءات، لكنها تُبرز كذلك أهمية الضمانات وحماية البيانات وسلامة الإجراء بوصفها شروطاً للكفاءة الرقمية. وقد دعمت دراسات مثل (حافظ، 2021) و(السلمي وآخرون، 2025) المنطق المؤسسي لارتباط التحول الرقمي بتحسين الكفاءة، بينما شددت

دراسات مثل (القثامي، 2021) و(العليان، 2025) و(قنديل، 2023) على أن السرعة ينبغي أن تُقرأ في إطار الضبط الإجرائي والأمن المعلوماتي.

كما أظهرت الدراسات العربية أهمية تفكيك المسار إلى حلقات إجرائية ذات أثر على الزمن مثل الإعلان القضائي الإلكتروني (الهديفي، 2021)، وأهمية إدراج الشفافية والتتبع ضمن مفهوم الكفاءة كما يظهر في تناول إدارة الدعوى الإلكترونية والنقاضي الذكي (الخطيب، 2024؛ القاضي، 2023). وبذلك، قدّمت الأدبيات العربية أساساً مفاهيمياً مهماً لكنه لا يزال بحاجة إلى قياس متخصص لمرحلة التنفيذ ضمن سياق سعودي.

أما الأدبيات الأجنبية فقد قدّمت بعداً نقدياً ومنهجياً يؤكد أن أثر التحول الرقمي على الكفاءة ليس آلياً؛ بل هو مشروط بالتبني والتصميم والجاهزية والموارد (Pelssers & Dubois, 2022)؛ (Poshai & Vyas-Doorgapersad, 2023)، وأن رقمنة السلسلة كاملة أقوى أثراً من رقمنة خطوة واحدة (Nuh et al., 2022). كما أبرزت أهمية التوثيق والمعايير للحفاظ على الشفافية وقابلية التقييم، خاصة مع الأتمتة (Araújo et al., 2025)، وأهمية الاعتماد على مؤشرات تشغيلية في تقييم الأثر (Zie, 2021).

وانتهى الفصل إلى تحديد فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تقيس أثر التحول الرقمي على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ في السعودية عبر أبعاد محددة (السرعة/الدقة/الشفافية)، مع تميّز الدراسة الحالية بتخصيص القياس لمرحلة التنفيذ وتبني إطار تفسيري تكاملي يجمع بين TAM لتفسير التبني والاستخدام، وNPM لتفسير انتقال الرقمنة إلى نتائج أداء قابلة للقياس. كما قدّم الفصل إطاراً نظرياً منظماً يدعم نموذج الدراسة ويربطه بسياق التحول الوطني والعدالة الرقمية في المملكة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث: منهج الدراسة وإجراءاتها

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض المنهجية التي سَتُتبع لقياس أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ (المتغير المستقل) على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ (المتغير التابع) في المملكة العربية السعودية. وتتبع أهمية هذا الفصل من كونه يترجم الإطار النظري إلى إجراءات قياس وتحليل قابلة للتطبيق؛ إذ يوضح تصميم الدراسة، ومجتمعها وعينتها، وأداة القياس (الاستبانة) ومحاورها وفقراتها، وآليات التحقق من الصدق والثبات، وخطوات جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار تساؤلات الدراسة وفرضياتها، بما ينسجم مع توجه الدراسة نحو الفحص الكمي للعلاقات والأثر (Creswell & Creswell, 2022).

وتقوم الدراسة على تصور مفاده أن التحول الرقمي في محكمة التنفيذ—عبر خصائصه المرتبطة بسهولة الاستخدام والمنفعة المتصورة وتكامل الإجراءات والأتمتة ووضوح الخدمات الرقمية—يمكن أن ينعكس على كفاءة الإنجاز في قضايا التنفيذ، والتي تُقاس في هذه الدراسة بأبعاد ثلاث: السرعة والدقة والشفافية. وتستخدم الدراسة أداة استبانة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي، مع اعتماد برنامج SPSS (أو ما يعادله) لمعالجة البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة (Pallant, 2020؛ Field, 2024).

منهج الدراسة وإجراءاته

منهج الدراسة ومبرراته

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي (الكمي) بوصفه الأنسب لطبيعة موضوعها القائم على قياس اتجاهات واستجابات أفراد مجتمع الدراسة حول مستوى التحول الرقمي وأثره على أبعاد الكفاءة. ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ثم تحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار فرضياتها باستخدام أساليب إحصائية ملائمة (Creswell & Creswell, 2022).

وتتمثل مبررات اختيار المنهج الوصفي-التحليلي في الآتي:

1. أن الدراسة لا تستهدف بناء تدخل تجريبي، وإنما تستهدف قياس أثر/علاقة بين متغيرات محددة داخل بيئة تنظيمية قائمة.

2. أن موضوع الدراسة يتطلب جمع بيانات معيارية من عدد من المبحوثين حول أبعاد محددة قابلة للقياس عبر الاستبانة.

3. أن المنهج يتيح استخدام أدوات التحليل الإحصائي (كالارتباط والانحدار واختبارات الفروق) لدراسة العلاقة بين التحول الرقمي والكفاءة وأبعادها (Pallant, 2020؛ Field, 2024).

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين المرتبطين بإجراءات التنفيذ داخل محاكم التنفيذ في المملكة العربية السعودية، بما يشمل الفئات الوظيفية التي ترتبط بطبيعة عملها بالمسار التنفيذي والخدمات الرقمية ذات الصلة. ويُحدد نطاق المجتمع بدقة وفق حدود التطبيق المعتمدة في الدراسة على مستوى محاكم التنفيذ في المملكة العربية السعودية، وبما يشمل الجهات التنظيمية ذات الصلة بالمسار التنفيذي والخدمات الرقمية المرتبطة به.

ويُعزى اختيار هذا المجتمع إلى أن العاملين في محاكم التنفيذ هم الأقرب ملاحظةً لاستخدام الخدمات الرقمية وتكاملها وأثرها على سير العمل التنفيذي، كما أن تقييمهم لأبعاد السرعة والدقة والشفافية يرتبط مباشرة بخبرتهم الإجرائية اليومية ضمن المسار التنفيذي.

عينة الدراسة وطريقة اختيارها

تتكون عينة الدراسة من العاملين المرتبطين بإجراءات التنفيذ والخدمات الرقمية ذات الصلة في محاكم التنفيذ بالمملكة العربية السعودية، وذلك لكونهم الفئة الأكثر صلة بموضوع الدراسة، والأقدر على تقديم تقديرات موضوعية بشأن مستوى التحول الرقمي وأثره في كفاءة إنجاز القضايا. ويستند اختيار هذه الفئة إلى طبيعة عملها المباشر في البيئة التنفيذية، وما يرتبط بذلك من استخدام للأنظمة والمنصات الرقمية، والتعامل مع الإجراءات، وملاحظة ما يترتب على ذلك من آثار في السرعة والدقة والشفافية.

ونظرًا إلى اتساع مجتمع الدراسة وتوزعه على أكثر من فئة وظيفية، وصعوبة حصر جميع مفرداته حصرًا دقيقًا على مستوى التطبيق الميداني، فإنه يتم تحديد حجم العينة المستهدف بالاعتماد على معادلة كوكران (Cochran) الخاصة بالمجتمعات الكبيرة أو غير المحصورة بدقة، بوصفها من المعادلات الإحصائية الشائعة في الدراسات التطبيقية التي تستهدف الوصول إلى حجم عينة مناسب يحقق درجة مقبولة من الدقة الإحصائية.

وتعتمد الدراسة في حساب حجم العينة على مستوى ثقة قدره 95%، وهامش خطأ قدره 5%، مع افتراض نسبة تباين قدرها 50%، وهو الافتراض الأكثر تحفظاً وشيوعاً في الحالات التي لا تتوافر فيها تقديرات سابقة دقيقة لخصائص المجتمع. وتحسب معادلة كوكران على النحو الآتي:

$$n_0 = (Z^2 \times p \times q) / e^2$$

حيث إن:

$$n_0 = \text{حجم العينة المطلوب}$$

$$Z = \text{القيمة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة 95\% وتساوي 1.96}$$

$$p = \text{نسبة توافر الخاصية في المجتمع، ويفترض أنها 0.50}$$

$$q = \text{القيمة المكملة لـ } p, \text{ وتساوي 0.50}$$

$$e = \text{هامش الخطأ المسموح به، ويساوي 0.05}$$

وبناءً على ذلك، يكون حجم العينة المستهدف في هذه الدراسة في حدود 384 مفردة، وهو حجم يعد مناسباً إحصائياً لتمثيل مجتمع الدراسة تمثيلاً مقبولاً في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها.

أما من حيث أسلوب اختيار العينة، فتعتمد الدراسة على العينة المتاحة (الملائمة)، حيث يتم توجيه الاستبانة إلى الفئة المستهدفة من العاملين المرتبطين بإجراءات التنفيذ والخدمات الرقمية ذات الصلة، بما يتناسب مع طبيعة البيئة التطبيقية للدراسة وإمكانات الوصول إلى المفردات المستهدفة.

معايير الاشتمال (Inclusion Criteria):

- أن يكون المشارك من العاملين في محكمة التنفيذ أو جهة مرتبطة مباشرة بإجراءات التنفيذ ضمن نطاق التطبيق في المملكة العربية السعودية.
- أن تكون لديه معرفة وظيفية/عملية بإجراءات التنفيذ أو بالخدمات الرقمية الداعمة لها.
- أن يوافق على المشاركة وفق نموذج الموافقة المستنيرة.

معايير الاستبعاد (Exclusion Criteria):

- استبعاد من لا ترتبط مهامه بأي جزء من إجراءات التنفيذ أو الخدمات الرقمية ذات الصلة ضمن نطاق التطبيق.

- استبعاد الاستجابات غير المكتملة على نحو يؤثر على صلاحية التحليل (وفق قواعد معالجة البيانات المفقودة التي يعتمدها الباحث لاحقاً).

أداة الدراسة (الاستبانة)

وصف الاستبانة وطبيعة المقياس

تعتمد الدراسة الاستبانة أداة رئيسة لقياس متغيرات الدراسة، وقد صُممت وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الموافقة على فقرات الأداة. ويقترح ترميز الاستجابات على النحو الآتي:

1 = لا أوافق بشدة، 2 = لا أوافق، 3 = محايد، 4 = أوافق، 5 = أوافق بشدة.

وتُراجع صياغة الفقرات عند إدخال البيانات؛ وفي حال وجود فقرات سالبة الصياغة (إن وجدت في النموذج النهائي للاستبانة)، تُعكس درجاتها إحصائياً قبل بناء المؤشرات المركبة؛ حفاظاً على اتساق الاتجاه في القياس (Pallant, 2020؛ Field, 2024).

هيكل الاستبانة ومحاورها

تتكون الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية:

1. البيانات الديموغرافية/الوظيفية: بنود تمهيدية تهدف إلى وصف خصائص العينة وإتاحة اختبار الفروق بين المجموعات عند الحاجة، وتشمل: الجنس، الفئة العمرية، المسمى الوظيفي في محكمة التنفيذ، سنوات الخبرة في مجال أعمال التنفيذ، المؤهل العلمي، مستوى التعامل مع أنظمة/خدمات التنفيذ الرقمية، ومتوسط عدد القضايا أو الطلبات التنفيذية التي يتعامل معها المشارك أو يشرف عليها شهرياً.

2. محور التحول الرقمي في محكمة التنفيذ: (15 فقرة) موزعة على (5) أبعاد، كل بعد (3) فقرات.

3. محور كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ: (12 فقرة) موزعة على (3) أبعاد، كل بعد (4) فقرات.

جدول مواصفات الأداة

يوضح الجدول التالي توزيع فقرات الاستبانة على المحاور والأبعاد وأرقام الفقرات:

جدول (3- 1) جدول مواصفات الأداة

المحور	البُعد	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
التحول الرقمي في محكمة التنفيذ	سهولة الاستخدام	(3-1)	3
	المنفعة المتصورة	(6-4)	3
	تكامل الإجراءات	(9-7)	3
	الأتمتة	(12-10)	3
	وضوح الخدمات الرقمية	(15-13)	3
كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ	السرعة	(19-16)	4
	الدقة	(23-20)	4
	الشفافية	(27-24)	4
الإجمالي		27 فقرة	

كيف تقيس الأداة أبعاد المتغيرات

• تقيس الاستبانة التحول الرقمي في محكمة التنفيذ عبر خمسة أبعاد:

1. سهولة الاستخدام: يقيس مدى سهولة التعامل مع الخدمات الرقمية وإجراءاتها.
2. المنفعة المتصورة: يقيس إدراك العاملين لفائدة التحول الرقمي في تحسين إنجاز العمل.
3. تكامل الإجراءات: يقيس درجة انسجام وتكامل الخطوات الرقمية ضمن سلسلة التنفيذ.
4. الأتمتة: يقيس مستوى الاعتماد على إجراءات رقمية مؤتمتة تقلل التدخل اليدوي.

5. وضوح الخدمات الرقمية: يقيس مدى وضوح المسارات والمتطلبات والإرشادات الرقمية للمستخدم.

• وتقيس كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ عبر ثلاثة أبعاد:

1. السرعة: مدى تقليل زمن الإنجاز وتسريع الانتقال بين مراحل التنفيذ.
2. الدقة: مدى تقليل الأخطاء وتحسين اكتمال البيانات وموثوقية الإجراء.
3. الشفافية: مدى وضوح المسار وإمكانية التتبع ووضوح الحالة والمرحلة للمستفيدين/المعنيين.

بناء الأداة ومصادر الفقرات

تم بناء فقرات الاستبانة بالاستناد إلى الإطار النظري للدراسة ومتغيراتها، وإلى ما تقدمه الدراسات السابقة من مؤشرات دالة على التحول الرقمي والكفاءة الإجرائية في البيئة القضائية. وقد روعي في صياغة الفقرات أن تكون ملائمة لبيئة محكمة التنفيذ، وأن تعكس خصائص الخدمة الرقمية المرتبطة بمسار التنفيذ تحديداً، وأن تكون الفقرات واضحة وغير ملتبسة لغوياً، مع تجنب التداخل بين الأبعاد قدر الإمكان.

كما تمت مراعاة أن يقيس محور التحول الرقمي عناصر ترتبط من جهة بـ"قابلية الاستخدام والمنفعة" (بما يتسق مع منطق قبول التقنية)، ومن جهة أخرى بـ"التكامل والأتمتة ووضوح الخدمات" (بما يعكس طبيعة العمل الإجرائي التنفيذي). وفي محور الكفاءة، روعي تفكيك الكفاءة إلى ثلاثة أبعاد تشغيلية واضحة (سرعة/دقة/شفافية) لرفع جودة القياس وتفسير النتائج على مستوى الأبعاد لا على مستوى مؤشر إجمالي فقط.

التعريفات الإجرائية للمتغيرات

لأغراض القياس والتحليل الإحصائي، تعتمد الدراسة التعريفات الإجرائية الآتية:

1. التحول الرقمي في محكمة التنفيذ (إجرائياً):

يُقاس بالمتوسط الحسابي لاستجابات المبحوث على فقرات المحور (1-15)، كما يُقاس لكل بُعدٍ فرعي عبر المتوسط الحسابي لفقراته:

- سهولة الاستخدام = متوسط (1-3)

- المنفعة المتصورة = متوسط (4-6)
- تكامل الإجراءات = متوسط (7-9)
- الأتمتة = متوسط (10-12)
- وضوح الخدمات الرقمية = متوسط (13-15)
- 2. السرعة (إجرائيًا): متوسط استجابات الفقرات (16-19).
- 3. الدقة (إجرائيًا): متوسط استجابات الفقرات (20-23).
- 4. الشفافية (إجرائيًا): متوسط استجابات الفقرات (24-27).
- 5. كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ (الكفاءة الكلية إجرائيًا):

تُقاس بإحدى طريقتين وفق ما يعتمده الباحث عند التحليل:

- متوسط الأبعاد الثلاثة (السرعة + الدقة + الشفافية) / 3، أو
- متوسط/مجموع الفقرات (16-27) بوصفها مؤشرًا إجماليًا للكفاءة، مع الحفاظ على تحليل الأبعاد الفرعية بوصفها مؤشرات تفسيرية.

صدق الأداة

يُقصد بصدق الأداة مدى قدرتها على قياس ما وُضعت لقياسه بدرجة مناسبة من الدقة، ويُعد من الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها في أدوات البحث العلمي؛ لما لذلك من أثر في سلامة البيانات وصحة التفسير العلمي للنتائج. وللتحقق من صدق أداة الدراسة، اعتمدت الدراسة على مستويين رئيسيين، هما: الصدق الظاهري وصدق المحتوى، والصدق البنائي (صدق الاتساق الداخلي).

أولاً: الصدق الظاهري وصدق المحتوى (التحكيم)

يتم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة، والقياس والإحصاء، والقانون والأنظمة، والتحول الرقمي ونظم المعلومات، وذلك بهدف التأكد من سلامة الصياغة اللغوية لفقرات، ووضوحها، وملاءمتها للأبعاد التي تنتمي إليها، ومدى شمول الأداة لمتغيرات الدراسة ومحاورها، وخلوها من التكرار أو التداخل غير المبرر. وفي ضوء

ملاحظات المحكمين، يتم إدخال التعديلات اللازمة على بعض الفقرات بما يسهم في تحسين جودة الأداة ورفع مستوى ملاءمتها العلمية.

ثانيًا: الصدق البنائي (صدق الاتساق الداخلي)

اعتمدت الدراسة كذلك على الصدق البنائي للتحقق من مدى اتساق فقرات الأداة مع الأبعاد والمحاور التي تنتمي إليها، وذلك من خلال فحص الاتساق الداخلي بين الفقرات وأبعادها، وبين الأبعاد ومحاورها، بما يساعد على التأكد من انسجام البناء العام للأداة مع الإطار النظري للدراسة، ويدعم صلاحيتها لقياس متغيرات الدراسة بصورة منهجية منضبطة (Pallant, 2020; Field, 2024).

ثبات الأداة

يُقصد بثبات الأداة درجة اتساقها الداخلي وقدرتها على إعطاء نتائج متقاربة عند التطبيق في ظروف متشابهة، ويُعد من المؤشرات الأساسية التي يُستند إليها للحكم على مدى إمكان الاعتماد على الأداة في جمع البيانات وتحليلها. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، يُعتمد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، بوصفه من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعًا في قياس الاتساق الداخلي لفقرات أدوات الدراسة في البحوث الإدارية والإنسانية (Taber, 2018).

ويتم التحقق من ثبات الأداة على المستويات الآتية:

1. ثبات الأبعاد الفرعية:

يُحسب معامل ألفا كرونباخ لكل بُعد من الأبعاد الفرعية الواردة في محوري الدراسة، وذلك للتأكد من اتساق فقرات كل بُعد في قياس المفهوم الذي وُضعت لقياسه.

2. ثبات المحاور الرئيسية:

يُحسب معامل الثبات لكل محور من محوري الدراسة، للتحقق من درجة الاتساق الداخلي بين الأبعاد والفقرات التي يتكون منها كل محور.

3. ثبات الأداة ككل:

يُحسب معامل ألفا كرونباخ للأداة كاملة، وذلك للتأكد من أن الاستبانة في صورتها العامة تتمتع بدرجة مناسبة من الثبات تسمح بالاعتماد عليها في التطبيق الميداني.

كما يُراعى عند التحقق من الثبات فحص درجة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، بما يساعد على التأكد من عدم وجود فقرات قد تؤثر سلباً في انسجام الأبعاد أو المحاور التي تنتمي إليها. ولأغراض التفسير المنهجي، يُعتمد معيار إرشادي عام مفاده أن قيم ألفا التي تقع عند حدود مقبولة بحثياً يمكن النظر إليها بوصفها مؤشراً مناسباً للثبات في البحوث التطبيقية، مع مراعاة طبيعة البناء المقاس، وعدد الفقرات، وسياق الدراسة (Hair et al., 2019; Taber, 2018).

إجراءات جمع البيانات

تُنفذ عملية جمع البيانات وفق خطوات إجرائية منظمة، قابلة للتعبئة بحسب الواقع التنفيذي للدراسة، على النحو الآتي:

1. استيفاء المتطلبات الأكاديمية والأخلاقية:

يتم الالتزام بالإجراءات الأكاديمية والأخلاقية اللازمة لتطبيق الاستبانة، مع توضيح الهدف العلمي للدراسة للفئة المستهدفة، والتأكيد على أن المشاركة طوعية، وأن المعلومات المقدمة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

2. تحديد الفئة المستهدفة وآلية الوصول إليها:

يحدد الباحث الفئة المستهدفة من العاملين المرتبطين بإجراءات التنفيذ والخدمات الرقمية ذات الصلة في محاكم التنفيذ، ويعتمد آلية وصول مناسبة تتيح توجيه الاستبانة إلى المفردات التي تنطبق عليها شروط الدراسة.

3. آلية توزيع الاستبانة:

توجّه الاستبانة إلى أفراد العينة المستهدفة بصيغة إلكترونية، بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وأداة جمع البيانات المعتمدة فيها، ويُراعى في ذلك وضوح التعليمات وسهولة الوصول إلى أداة الاستجابة.

4. متابعة عملية التطبيق:

تحدد مدة جمع البيانات وفق الخطة الزمنية المعتمدة للدراسة، مع توضيح آلية التذكير والمتابعة لرفع معدل الاستجابة دون ضغط على المشاركين.

5. مراجعة الاستجابات وتنظيمها:

تُراجع الاستجابات بعد استلامها للتأكد من اكتمالها وصلاحياتها للتحليل، ثم تُرمز وتُدخل إلى برنامج SPSS ضمن ملف بيانات موحد، مع إعداد معجم ترميز (Codebook) يوضح المتغيرات وأسماءها وفئاتها وترميزها الإحصائي (Pallant, 2020).

أساليب تحليل البيانات وربطها بأسئلة/فرضيات الدراسة

التهيئة الإحصائية للبيانات

قبل تنفيذ التحليلات، تُجرى خطوات تمهيدية تشمل:

- فحص القيم المفقودة وطريقة التعامل معها وفق سياسة واضحة (مثل الاستبعاد القائم على الحالة/المتغير أو المعالجة عند الحاجة).
- التحقق من إدخال البيانات بصورة صحيحة، ومراجعة الاتساق المنطقي للاستجابات.
- عكس ترميز الفقرات السالبة إن وجدت.
- بناء المتغيرات المركبة (متوسطات الأبعاد والمحاور) وفق التعريفات الإجرائية المعتمدة.
- فحص القيم المتطرفة بصورة وصفية، والتحقق من تأثيرها المحتمل على التحليل (Field, 2024؛ Pallant, 2020).

الإحصاءات الوصفية (لوصف العينة والمتغيرات)

للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بوصف العينة ومستوى المتغيرات، تستخدم الدراسة:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديموغرافية/الوظيفية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف استجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة وأبعادها ومحاورها.
- (عند الحاجة) ترتيب الأبعاد وفق المتوسطات لإعطاء صورة عن مستوى كل بُعد.

وذلك للإسهام في الإجابة عن التساؤل الفرعي:

“ما مستوى تطبيق التحول الرقمي في محكمة التنفيذ...؟” من خلال مؤشرات وصفية لمتوسطات أبعاد التحول الرقمي (Pallant, 2020).

تحليل الصدق والثبات

- حساب ألفا كرونباخ لكل بعد ثم لكل محور ثم للأداة ككل (دون الإشارة إلى قيم مسبقة في هذا الفصل).
- حساب معاملات الاتساق الداخلي (ارتباط الفقرة بالبعد) عند اعتماد ذلك ضمن خطة الباحث لدعم الصدق البنائي.

وتتم هذه الإجراءات باستخدام أدوات التحليل المتاحة في SPSS.

اختبار العلاقة/الأثر بين المتغيرات (اختبار الفرضيات)

للإجابة عن تساؤلات الدراسة المتعلقة بالأثر، واختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية، تعتمد الدراسة التحليلات الآتية (وفق ملائمة البيانات):

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation):

يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة بين مؤشر التحول الرقمي (المحور/الأبعاد) وبين مؤشرات كفاءة الإنجاز (الكفاءة الكلية والأبعاد الثلاثة). ويخدم هذا الاختبار التحقق الأولي من الفرضيات التي تفترض وجود علاقة بين المتغيرات (Field, 2024؛ Pallant, 2020).

2. تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression):

يستخدم لقياس أثر التحول الرقمي (كمتغير مستقل) على:

- الكفاءة الكلية (كمتغير تابع)،
- ثم على كل بعد من أبعاد الكفاءة على حدة (السرعة/الدقة/الشفافية) بوصفها متغيرات تابعة فرعية.

ويمكن أن يكون الانحدار بسيطاً إذا تم إدخال مؤشر التحول الرقمي الكلي كمُتنبئ واحد، أو متعددًا إذا أُدخلت أبعاد التحول الرقمي الخمسة بوصفها متنبئات لفحص إسهام كل بعد في تفسير التباين في الكفاءة، وفق ما يراه الباحث مناسبًا ومبررًا نظريًا (Field, 2024؛ Hair et al., 2019).

فحص الافتراضات الإحصائية (بصورة عامة)

لرفع جودة الاستدلال الإحصائي عند استخدام بيرسون والانحدار و(ANOVA)، تُفحص افتراضات عامة مثل:

- الاعتدال التقريبي لتوزيع البيانات (عبر مؤشرات وصفية واختبارات مناسبة).
- الخطية وتجانس التباين عند الانحدار.
- تعدد التوازي (Multicollinearity) عند الانحدار المتعدد باستخدام مؤشرات مثل VIF وTolerance.

وتُذكر هذه الفحوص بوصفها جزءًا من الإجراء المنهجي دون ادعاء نتائج مسبقة (Field, 2024؛ Hair et al., 2019).

مستوى الدلالة الإحصائية وطريقة العرض

تعتمد الدراسة مستوى دلالة إحصائية شائع الاستخدام في البحوث الاجتماعية ($\alpha = 0.05$) ما لم تتطلب سياسة الجهة الأكاديمية غير ذلك، مع عرض النتائج وفق تقارير SPSS وتفسيرها في ضوء تساؤلات الدراسة وفرضياتها. كما يُستحسن—عند الاقتضاء—تقرير مؤشرات حجم الأثر المناسبة لكل اختبار لتعزيز التفسير المنهجي (Field, 2024).

الاعتبارات الأخلاقية

تلتزم الدراسة بجملة من الاعتبارات الأخلاقية المنظمة لجمع البيانات وتحليلها، أبرزها:

1. **الموافقة المستنيرة:** يُزوّد المشاركون بتعريف موجز بأهداف الدراسة وطبيعة المشاركة وحق الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات.
2. **السرية والخصوصية:** تُجمع البيانات دون تضمين معلومات تعريفية شخصية مباشرة ما لم تستلزمها الإجراءات الإدارية، وتُحفظ الاستجابات في ملفات مؤمنة.
3. **استخدام البيانات لأغراض علمية:** تُستخدم البيانات حصريًا لأغراض البحث العلمي وإعداد الرسالة.
4. **عدم الإضرار:** تُصاغ الفقرات وتُدار عملية التوزيع بما يتجنب الإحراج الوظيفي أو الضغط الإداري على المشارك، وبما يحفظ استقلالية قراره بالمشاركة.

5. سلامة التخزين والإتلاف: تُحدد آلية حفظ البيانات لمدة تتوافق مع متطلبات الجهة الأكاديمية أو سياسات البحث المعتمدة، ثم إتلافها وفق ما تقرر تلك المتطلبات والسياسات.

حدود الدراسة

تُحدد حدود الدراسة بما يضمن وضوح نطاقها وتفسير نتائجها ضمن سياقها، على النحو الآتي:

1. الحدود الموضوعية:

تتخصص الدراسة في قياس أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ وفق الأبعاد المحددة في الاستبانة:

- التحول الرقمي (سهولة الاستخدام، المنفعة المتصورة، تكامل الإجراءات، الأتمتة، وضوح الخدمات الرقمية).
- الكفاءة (السرعة، الدقة، الشفافية).

2. الحدود المكانية:

تُطبق الدراسة داخل المملكة العربية السعودية، في نطاق محاكم التنفيذ.

3. الحدود الزمانية:

تُجمع البيانات خلال الفترة الزمنية المعتمدة لتطبيق الدراسة، وتُفسر النتائج في ضوء سياق التحول الرقمي خلال هذه الفترة.

4. الحدود البشرية:

تقتصر الدراسة على الفئات المستهدفة ضمن مجتمع الدراسة كما يحددها الباحث (العاملون المرتبطون بإجراءات التنفيذ والخدمات الرقمية في نطاق التطبيق).

خلاصة الفصل

عرض هذا الفصل منهجية الدراسة وإجراءاتها بصورة منظمة؛ فبين اعتماد المنهج الوصفي- التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة الهادفة إلى بحث أثر التحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز قضايا التنفيذ. كما حدد الفصل مجتمع الدراسة، وأوضح أسس اختيار العينة المستهدفة، ومعايير الاشتغال والاستبعاد، بما ينسجم مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

كما تناول الفصل أداة الدراسة (الاستبانة) بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، من حيث بناؤها، ومحاورها، وفقراتها، وآلية قياسها بمقياس ليكرت الخماسي، إلى جانب عرض جدول مواصفات الأداة والتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة. كذلك أوضح الفصل إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، بما يدعم صلاحيتها للاستخدام في التطبيق الميداني.

واختتم الفصل بعرض إجراءات جمع البيانات، وخطة التحليل الإحصائي المعتمدة باستخدام برنامج SPSS، وربط الأساليب الإحصائية بتساؤلات الدراسة وفرضياتها، من خلال الإحصاء الوصفي، وتحليل الصدق والثبات، واختبارات الارتباط والانحدار، مع الإشارة إلى فحص الافتراضات الإحصائية اللازمة للتحليل. وبذلك، يكون هذا الفصل قد قدّم الأساس المنهجي الذي ستبنى عليه عملية تحليل البيانات وعرض النتائج وتفسيرها في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

مقدمة

يُخصص هذا الفصل لعرض نتائج الدراسة وتحليلها وصياغة التوصيات المستخلصة منها، وذلك في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، وبالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي جُمعت من أفراد العينة باستخدام برنامج SPSS. ويُراعى في هذا الفصل عرض النتائج الفعلية التي أسفر عنها التحليل، وتنظيمها بصورة منطقية تبدأ بتحليل البيانات ووصفها، ثم اختبار الفرضيات، وصولاً إلى استخلاص النتائج الرئيسة والتوصيات العملية المرتبطة بها.

أولاً: تحليل البيانات

1. الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على (514) استجابة صالحة للتحليل. ويوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة حسب الجنس، والفئة العمرية، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، ومستوى التعامل مع الأنظمة الرقمية، ومتوسط عدد القضايا أو الطلبات شهرياً.

جدول (4-1) توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية والوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	287	55.8%
	أنثى	227	44.2%
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	112	21.8%
	30-40 سنة	147	28.6%
	41-50 سنة	142	27.6%
	51 سنة فأكثر	113	22.0%
المسمى الوظيفي	قاضي/قاضي تنفيذ	52	10.1%
	رئيس دائرة/مشرف	66	12.8%
	كاتب ضبط/سكرتير قضائي	57	11.1%

10.9%	56	مأمور/محضر تنفيذ	
11.7%	60	باحث/مدقق قانوني	
13.4%	69	موظف استقبال/خدمة مستفيدين	
18.5%	95	موظف إداري	
11.5%	59	مختص تقنية معلومات/دعم أنظمة	
22.4%	115	أقل من 3 سنوات	سنوات الخبرة
24.5%	126	3-6 سنوات	
21.4%	110	7-9 سنوات	
31.7%	163	10 سنوات فأكثر	
28.6%	147	ثانوية عامة/دبلوم	المؤهل العلمي
30.5%	157	بكالوريوس	
22.2%	114	ماجستير	
18.7%	96	دكتوراه	
30.7%	158	منخفض	مستوى التعامل مع الأنظمة الرقمية
33.5%	172	متوسط	
35.8%	184	مرتفع	
24.3%	125	أقل من 5	متوسط عدد القضايا/الطلبات شهرياً
24.5%	126	6-10	
21.8%	112	11-15	
29.4%	151	16 فأكثر	

يتضح من الجدول (4-1) أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من العينة بنسبة (55.8%) مقابل (44.2%) للإناث. كما جاءت الفئة العمرية (30-40 سنة) في المرتبة الأولى بنسبة (28.6%)، تلتها الفئة (41-50 سنة) بنسبة (27.6%)، وهو ما يعكس حضوراً واضحاً لفئات ذات خبرة عملية في البيئة التنفيذية. ومن حيث المسمى الوظيفي، جاءت فئة الموظف الإداري أولاً بنسبة (18.5%)، تلتها فئة موظف الاستقبال/خدمة المستفيدين بنسبة (13.4%)، ثم رئيس دائرة/مشرف بنسبة (12.8%). كذلك كانت فئة (10 سنوات فأكثر) الأعلى من حيث الخبرة بنسبة (31.7%)، في حين جاء البكالوريوس في مقدمة المؤهلات العلمية بنسبة (30.5%). كما أظهرت

النتائج أن أعلى نسبة في مستوى التعامل مع الأنظمة الرقمية كانت لفئة المرتفع بنسبة (35.8%)، وأن الفئة (16 فأكثر) جاءت الأعلى في متوسط عدد القضايا أو الطلبات شهرياً بنسبة (29.4%). وتُظهر هذه النتائج أن العينة تتسم بتنوع ديموغرافي ووظيفي مناسب لطبيعة الدراسة.

2. صدق المقياس

2.1 الصدق الظاهري

تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة في الفصل الثالث من خلال عرض الاستبانة على محكمين متخصصين، وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار عند بناء الأداة وصياغة فقراتها. ويركز هذا الفصل على الصدق البنائي بوصفه الصدق الذي جرى التحقق منه إحصائياً في مرحلة تحليل البيانات.

2.2 الصدق البنائي

تم التحقق من الصدق البنائي من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بُعد والمحور الذي ينتمي إليه بعد استبعاده من المجموع الكلي، وذلك لتقادي التضخم الناتج عن احتواء المحور على البعد نفسه. ويوضح الجدول الآتي نتائج هذا الإجراء.

جدول (4-2) معاملات الارتباط بين الأبعاد ومحاورها (الصدق البنائي)

المحور	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التحول الرقمي	سهولة الاستخدام	0.647	0.000
	المنفعة المتصورة	0.675	0.000
	تكامل الإجراءات	0.676	0.000
	الأتمتة	0.691	0.000
	وضوح الخدمات الرقمية	0.666	0.000
كفاءة إنجاز القضايا	السرعة	0.686	0.000
	الدقة	0.683	0.000
	الشفافية	0.697	0.000

يتضح من الجدول (4-2) أن جميع معاملات الارتباط بين الأبعاد ومحاورها جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.000)، وتراوح قيمها بين (0.647) و(0.697)، وهو ما

يشير إلى اتساق جيد بين الأبعاد والمحاور التي تنتمي إليها. كما يلاحظ أن أعلى ارتباط ضمن أبعاد كفاءة الإنجاز كان لبُعد الشفافية بقيمة (0.697)، بينما كان أعلى ارتباط ضمن أبعاد التحول الرقمي لبُعد الأتمتة بقيمة (0.691). وعليه، يمكن القول إن الأداة تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق البنائي بما يدعم صلاحيتها للتحليل اللاحق.

3. ثبات المقياس

تم التحقق من الثبات الداخلي للأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ على مستوى الأبعاد الفرعية، ثم المحاور الرئيسية، ثم الأداة كاملة. ويوضح الجدول الآتي قيم معاملات الثبات.

جدول (4-3) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد ومحاور الدراسة

المتغير	البعد/المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
التحول الرقمي	سهولة الاستخدام	3	0.580
	المنفعة المتصورة	3	0.578
	تكامل الإجراءات	3	0.575
	الأتمتة	3	0.591
	وضوح الخدمات الرقمية	3	0.556
محور التحول الرقمي ككل			0.864
كفاءة إنجاز القضايا	السرعة	4	0.656
	الدقة	4	0.642
	الشفافية	4	0.668
محور كفاءة إنجاز القضايا ككل			0.843
الأداة كاملة	جميع الفقرات	27	0.919

يتضح من الجدول (4-3) أن معاملات الثبات للأبعاد الفرعية تراوحت بين (0.556) و(0.668)، وهي قيم متفاوتة لكنها مقبولة في ضوء قلة عدد الفقرات داخل كل بُعد. كما بلغ معامل الثبات لمحور التحول الرقمي ككل (0.864)، ولمحور كفاءة إنجاز القضايا ككل (0.843)، في حين بلغ للأداة كاملة (0.919)، وهي قيمة مرتفعة جدًا تدل على أن الأداة تتمتع بدرجة قوية من الاتساق الداخلي، مما يدعم الاعتماد عليها في تفسير نتائج الدراسة.

4. توصيف متغيرات الدراسة

4.1 توصيف المتغير المستقل: التحول الرقمي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التحول الرقمي ومحوره الكلي، كما في الجدول الآتي.

جدول (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التحول الرقمي

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
3	0.66647	3.9578	سهولة الاستخدام
1	0.67890	3.9974	المنفعة المتصورة
5	0.68175	3.9358	تكامل الإجراءات
4	0.67905	3.9429	الأتمتة
2	0.66666	3.9669	وضوح الخدمات الرقمية
6	0.53778	3.9602	محور التحول الرقمي ككل

تُظهر نتائج الجدول (4-4) أن المتوسط العام لمحور التحول الرقمي بلغ (3.9602) بانحراف معياري (0.53778)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً نسبياً من إدراك أفراد العينة للتحول الرقمي في محكمة التنفيذ. كما جاء بُعد المنفعة المتصورة في المرتبة الأولى بمتوسط (3.9974)، يليه وضوح الخدمات الرقمية بمتوسط (3.9669)، ثم سهولة الاستخدام. أما أقل الأبعاد متوسطاً فقد كان تكامل الإجراءات بمتوسط (3.9358)، رغم بقائه في مستوى مرتفع نسبياً، بما يشير إلى أن هذا البعد هو الأقل قوة مقارنة ببقية أبعاد التحول الرقمي.

وعند النظر إلى فقرات المتغير المستقل على المستوى التفصيلي، يتبين أن أعلى فقرة كانت: «التحول الرقمي يقلل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المهمة التنفيذية» بمتوسط (4.05)، تلتها فقرة «نطاق الخدمات الرقمية المتاحة للتنفيذ واضح بالنسبة لي» بمتوسط (3.99)، ثم فقرة «الإشعارات والتنبيهات الرقمية تُسهم في دفع الإجراءات في الوقت المناسب» بمتوسط (3.98). في المقابل، جاءت الفقرة «تُجز الأنظمة الرقمية جزءاً من إجراءات التنفيذ تلقائياً دون تدخل يدوي كامل» في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.91)، بما يشير إلى أن الأتمتة الكاملة للإجراءات ما تزال الأقل إدراكاً نسبياً بين مظاهر التحول الرقمي، رغم بقائها في مستوى مرتفع.

4.2 توصيف المتغير التابع: كفاءة إنجاز القضايا

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد كفاءة إنجاز القضايا ومحورها الكلي، كما في الجدول الآتي.

جدول (4-5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد كفاءة إنجاز القضايا

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
2	0.64046	3.9684	السرعة
1	0.64441	3.9864	الدقة
3	0.65134	3.9548	الشفافية
—	0.55758	3.9698	محور كفاءة إنجاز القضايا ككل

تُظهر نتائج الجدول (4-5) أن المتوسط العام لمحور كفاءة إنجاز القضايا بلغ (3.9698) بانحراف معياري (0.55758)، وهو ما يدل على مستوى مرتفع نسبيًا من إدراك أفراد العينة لكفاءة إنجاز القضايا في ظل التحول الرقمي. وقد جاء بُعد الدقة في المرتبة الأولى بمتوسط (3.9864)، يليه السرعة بمتوسط (3.9684)، ثم الشفافية بمتوسط (3.9548). ويعكس هذا الترتيب أن الأثر المدرك للتحول الرقمي يبدو أكثر وضوحًا في جانب الدقة مقارنة ببُعدي السرعة والشفافية.

أما على مستوى الفقرات التفصيلية للمتغير التابع، فقد جاءت الفقرات: «اكتمال البيانات والمستندات في الطلبات التنفيذية تحسن في البيئة الرقمية»، و«مخرجات الإجراءات التنفيذية الرقمية أكثر موثوقية»، و«الإشعارات والتنبيهات الرقمية تعزز وضوح مجريات التنفيذ» في المرتبة الأولى بمتوسط (4.01) لكل منها. في المقابل، جاءت الفقرة «يتوفر سجل إجراءات يوضح ما تم على الطلب التنفيذي ومن قام به ومتى» في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.92)، وهو ما يشير إلى أن وضوح السجل الإجرائي والتوثيق التفصيلي يعد الجانب الأقل قوة نسبيًا داخل أبعاد كفاءة الإنجاز، مع بقائه ضمن المستوى المرتفع.

5. اختبار فرضيات الدراسة

5.1 اختبار العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إنجاز القضايا

تم اختبار العلاقة بين متوسط محور التحول الرقمي ككل (dt_mean) ومتوسط محور كفاءة إنجاز القضايا ككل (eff_mean) باستخدام معامل ارتباط بيرسون، كما في الجدول الآتي.

جدول (4-6) معامل ارتباط بيرسون بين التحول الرقمي وكفاءة إنجاز القضايا

المتغيران	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة	عدد الحالات
التحول الرقمي الكلي × كفاءة إنجاز القضايا الكلية	0.816	0.000	514

يتضح من الجدول (4-6) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة إنجاز القضايا، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.816) عند مستوى دلالة (0.000). وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما ارتفع مستوى التحول الرقمي في محكمة التنفيذ ارتفع معه مستوى كفاءة إنجاز القضايا.

5.2 اختبار أثر التحول الرقمي على كفاءة إنجاز القضايا الكلية

استخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التحول الرقمي الكلي على كفاءة إنجاز القضايا الكلية، كما في الجدول الآتي.

جدول (4-7) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحول الرقمي على كفاءة إنجاز القضايا

R	R ²	Adjusted R ²	F	Sig. F	B	Beta	t	Sig. t
0.816	0.666	0.665	1019.167	0.000	0.846	0.816	31.924	0.000

تظهر نتائج الجدول (4-7) وجود أثر موجب ودال إحصائيةً للتحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز القضايا. فقد بلغ معامل الارتباط $R = 0.816$ ، وبلغ معامل التحديد $R^2 = 0.666$ ، مما يعني أن التحول الرقمي يفسر 66.6% من التباين في كفاءة إنجاز القضايا. كما

بلغت قيمة $F = 1019.167$ عند مستوى دلالة 0.000، وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل. كذلك بلغت قيمة معامل الانحدار غير المعياري $B = 0.846$ ، وبلغت قيمة $t = 31.924$ عند مستوى دلالة 0.000، بما يؤكد وجود أثر موجب ودال إحصائيًا للتحويل الرقمي على كفاءة إنجاز القضايا. وبناءً عليه، تُقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز القضايا.

5.3 أثر التحويل الرقمي على بُعد السرعة

استخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التحويل الرقمي الكلي على بُعد السرعة، كما في الجدول الآتي.

جدول (4-8) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحويل الرقمي على السرعة

Sig. t	t	Beta	B	Sig. F	F	Adjusted R ²	R ²	R
0.000	20.889	0.678	0.808	0.000	436.371	0.459	0.460	0.678

يبين الجدول (4-8) أن التحويل الرقمي يؤثر تأثيرًا موجبًا ودالًا إحصائيًا على بُعد السرعة؛ إذ بلغ $R^2 = 0.460$ ، أي أن التحويل الرقمي يفسر 46.0% من التباين في السرعة. كما بلغت قيمة $B = 0.808$ ، ما يعني أن زيادة مستوى التحويل الرقمي بمقدار وحدة واحدة تقترن بزيادة بُعد السرعة بمقدار 0.808 وحدة. وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الخاصة بأثر التحويل الرقمي على السرعة.

5.4 أثر التحويل الرقمي على بُعد الدقة

استخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التحويل الرقمي الكلي على بُعد الدقة، كما في الجدول الآتي.

جدول (4-9) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحول الرقمي على الدقة

Sig. t	t	Beta	B	Sig. F	F	Adjusted R ²	R ²	R
0.000	23.382	0.719	0.861	0.000	546.731	0.515	0.516	0.719

تظهر نتائج الجدول (4-9) وجود أثر موجب ودال إحصائيًا للتحول الرقمي على بُعد الدقة؛ إذ بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.516$ ، مما يعني أن التحول الرقمي يفسر 51.6% من التباين في الدقة. كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0.861$ ، وهي أعلى من قيمة الأثر على السرعة، بما يدل على أن تأثير التحول الرقمي على الدقة يبدو أقوى نسبيًا من تأثيره على السرعة. وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الخاصة بأثر التحول الرقمي على الدقة.

5.5 أثر التحول الرقمي على بُعد الشفافية

استخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر التحول الرقمي الكلي على بُعد الشفافية، كما في الجدول الآتي.

جدول (4-10) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحول الرقمي على الشفافية

Sig. t	t	Beta	B	Sig. F	F	Adjusted R ²	R ²	R
0.000	23.294	0.717	0.869	0.000	542.592	0.514	0.515	0.717

تشير نتائج الجدول (4-10) إلى وجود أثر موجب ودال إحصائيًا للتحول الرقمي على بُعد الشفافية؛ إذ بلغ $R^2 = 0.515$ ، ما يعني أن التحول الرقمي يفسر 51.5% من التباين في الشفافية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار غير المعيارية بين الأبعاد الثلاثة التابعة، بما يشير إلى أن التحول الرقمي يرتبط بقوة بتحسين وضوح المسار الإجرائي وإمكانية تتبع الطلبات. وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الخاصة بأثر التحول الرقمي على الشفافية.

5.6 أثر أبعاد التحول الرقمي مجتمعة على كفاءة إنجاز القضايا

لاختبار أثر أبعاد التحول الرقمي الخمسة مجتمعة على كفاءة إنجاز القضايا، استخدم الانحدار الخطي المتعدد، كما في الجدول الآتي. وقد أظهرت مؤشرات Tolerance و VIF أن النموذج لا

يعاني من مشكلة تعدد ترابط خطي مؤثرة، حيث تراوحت قيم Tolerance بين (0.521) و(0.575)، وتراوحت قيم VIF بين (1.740) و(1.919).

جدول (4- 11) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأبعاد التحول الرقمي على كفاءة إنجاز القضايا

البعد المستقل	B	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
سهولة الاستخدام	0.185	0.221	6.552	0.000	0.575	1.740
المنفعة المتصورة	0.151	0.184	5.281	0.000	0.538	1.858
تكامل الإجراءات	0.195	0.239	6.826	0.000	0.537	1.863
الأتمتة	0.153	0.186	5.244	0.000	0.521	1.919
وضوح الخدمات الرقمية	0.162	0.193	5.600	0.000	0.550	1.817

ملخص النموذج: $R = 0.816$ ، $R^2 = 0.667$ ، $\text{Adjusted } R^2 = 0.663$ ، $F = 203.123$ ، $\text{Sig.} = 0.000$

يبين الجدول (4-11) أن أبعاد التحول الرقمي الخمسة مجتمعة تؤثر تأثيراً موجباً ودالاً إحصائياً على كفاءة إنجاز القضايا الكلية، حيث بلغ $R^2 = 0.667$ ، أي أن هذه الأبعاد تفسر 66.7% من التباين في المتغير التابع. كما يتضح أن جميع الأبعاد الخمسة كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.000، غير أن قوة التأثير اختلفت بينها. وقد جاء تكامل الإجراءات في المرتبة الأولى من حيث التأثير المعياري ($\text{Beta} = 0.239$)، يليه سهولة الاستخدام (0.221)، ثم وضوح الخدمات الرقمية (0.193)، ثم الأتمتة (0.186)، وأخيراً المنفعة المتصورة (0.184). وتشير هذه النتيجة إلى أن البعد الأكثر إسهاماً في رفع كفاءة إنجاز القضايا هو تكامل الإجراءات، أي مدى ترابط مراحل التنفيذ وانتقال المعلومات بينها بصورة رقمية منسجمة. وعليه، تُقبل الفرضية المتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد التحول الرقمي مجتمعة على كفاءة إنجاز القضايا.

ثانيًا: النتائج

1. أظهرت النتائج أن مستوى التحول الرقمي في محكمة التنفيذ جاء مرتفعًا نسبيًا، حيث بلغ متوسطه الكلي (3.9602)، وكان بُعد المنفعة المتصورة الأعلى بين أبعاده، في حين جاء تكامل الإجراءات في المرتبة الأخيرة رغم بقاءه في مستوى مرتفع نسبيًا.
2. أظهرت النتائج أن مستوى كفاءة إنجاز القضايا جاء أيضًا مرتفعًا نسبيًا بمتوسط كلي (3.9698)، وكان بُعد الدقة هو الأعلى، يليه السرعة، ثم الشفافية.
3. أكدت نتائج الصدق البنائي وجود معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين جميع الأبعاد والمحاور، بما يدل على اتساق البناء العام للأداة وصلاحيته للقياس.
4. أظهرت نتائج الثبات أن الأداة تتمتع بثبات داخلي مرتفع على مستوى المحاور والأداة ككل، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.864) لمحور التحول الرقمي، و(0.843) لمحور كفاءة إنجاز القضايا، و(0.919) للأداة كاملة.
5. بينت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة موجبة قوية ودالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة إنجاز القضايا، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.816) عند مستوى دلالة (0.000).
6. أثبتت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر موجب ودال إحصائيًا للتحول الرقمي في محكمة التنفيذ على كفاءة إنجاز القضايا الكلية، حيث فسر التحول الرقمي (66.6%) من التباين في الكفاءة.
7. على مستوى الأبعاد التابعة، ظهر أن التحول الرقمي يؤثر تأثيرًا موجبًا ودالًا إحصائيًا على السرعة بنسبة تفسير (46.0%)، وعلى الدقة بنسبة تفسير (51.6%)، وعلى الشفافية بنسبة تفسير (51.5%)، وهو ما يشير إلى أن الأثر الأقوى كان على الدقة بفارق طفيف جدًا عن الشفافية، ثم جاءت السرعة في المرتبة الثالثة.
8. في نموذج الانحدار المتعدد، تبين أن جميع أبعاد التحول الرقمي الخمسة مؤثرة ودالة إحصائيًا في تفسير كفاءة إنجاز القضايا، وكان تكامل الإجراءات هو البعد الأقوى تأثيرًا، يليه سهولة الاستخدام، ثم وضوح الخدمات الرقمية، ثم الأتمتة، وأخيرًا المنفعة المتصورة.

ثالثاً: التوصيات

1. تعزيز تكامل الإجراءات الرقمية بين مراحل التنفيذ والجهات أو الوحدات ذات العلاقة، بوصفه البعد الأكثر تأثيراً في كفاءة إنجاز القضايا، وذلك من خلال رفع مستوى الربط البيني للأنظمة وتوحيد تدفقات البيانات بين المراحل المختلفة.
 2. الاستمرار في تبسيط واجهات الأنظمة والخدمات الرقمية وتحسين سهولة استخدامها، نظراً لكون سهولة الاستخدام جاءت في مرتبة متقدمة من حيث التأثير على الكفاءة، وهو ما يجعل تحسين تجربة المستخدم عاملاً مهماً في رفع كفاءة الإنجاز.
 3. تحسين وضوح الخدمات الرقمية ومتطلباتها ومساراتها الإجرائية، بما يشمل توضيح نطاق كل خدمة، ومتطلباتها، وحالة الطلبات، نظراً لما أظهرته النتائج من أثر واضح لهذا البعد في الكفاءة الكلية.
 4. التوسع في أتمتة الإجراءات التنفيذية الروتينية، خاصة أن فقرة الإنجاز التلقائي لجزء من الإجراءات جاءت في المرتبة الأخيرة ضمن فقرات التحول الرقمي، مما يشير إلى ضرورة تعزيز مستوى الأتمتة الفعلية وليس الاكتفاء بالأتمتة الجزئية أو التكميلية.
 5. التركيز على جودة البيانات واكتمال المستندات وموثوقية المخرجات التنفيذية، لأن بُعد الدقة جاء الأعلى بين أبعاد الكفاءة، ولأن الفقرات الأعلى تقيماً في هذا المحور ارتبطت بتحسين اكتمال البيانات وموثوقية المخرجات، وهو ما يستدعي ترسيخ هذا الجانب وتطوير آلياته.
 6. تعزيز إمكانات التتبع والتوثيق الإجرائي التفصيلي داخل الأنظمة الرقمية، لأن الفقرة المتعلقة بتوفر سجل إجراءات يوضح ما تم على الطلب التنفيذي ومن قام به ومتى جاءت في المرتبة الأخيرة ضمن فقرات كفاءة الإنجاز، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسين هذا الجانب لما له من أثر مباشر في الشفافية.
 7. تقديم برامج تدريب ودعم فني مستمر للعاملين في البيئة التنفيذية، مع مراعاة التفاوت في مستوى التعامل مع الأنظمة الرقمية بين أفراد العينة، وهو ما يدل على أهمية بناء كفايات استخدام متجانسة تدعم الاستفادة الكاملة من التحول الرقمي.
- وبذلك يكون الفصل الرابع قد عرض تحليل البيانات، وبيّن النتائج الرئيسية للدراسة، وصاغ التوصيات العملية المستندة إلى النتائج الفعلية، بوصفه الفصل الختامي للرسالة وفق النموذج المعتمد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الأحمدي. (2024). التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة. المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP).
- برنامج التحول الوطني. (2022). التقرير السنوي لبرنامج التحول الوطني 2022. <https://www.vision2030.gov.sa/media/soqbukak/annual-ntp-report-2022-ar.pdf>
- برنامج التحول الوطني. (2023). التقرير السنوي لبرنامج التحول الوطني 2023. <https://www.vision2030.gov.sa/media/jpedlip2/arabic-ntp-anuual-report-2023.pdf>
- حافظ، ع. ع. أ. ح. (2021). أثر الحكومة الإلكترونية على الإبداع التنظيمي في القطاع العدلي (دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين بمحكمة التنفيذ بمحافظة جدة).
- الحداد، م. و. إ. (2022). التقاضي الجزائي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في الأردن. مجلة الحقوق. <https://journals.ku.edu.kw/jol/Index.php/jol/article/view/2835>
- الخطيب، ع. (2024). تجربة نظام إدارة الدعوى الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة ومدى مراعاته ل ضمانات التقاضي الأساسية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/33_68ifF7J.pdf
- رؤية السعودية 2030. (2024). ناجز. <https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/explore-more/najiz>
- السلمي، م. ع.، وآخرون. (2025). مدى تطبيق معايير التحول الرقمي على إدارة خدمات وزارة العدل (فرع المدينة المنورة) من وجهة نظر الموظفين. Journal of Education and Leadership Sciences (JEALS). <https://www.journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/download/8767/7698>
- العليان. (2025). ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي. المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP).

- القاضي، ف. ع. ح. أ. ب. (2023). التقاضي الذكي في المحاكم القطرية ما بين الواقع والمأمول. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (ASJP).
- القثامي، إ. م. ب. م. ب. ع. (2021). التقاضي عن بعد: دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي. جامعة أم القرى.
<https://drive.uqu.edu.sa/jill/files/1442/84/15%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A5%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%8A.pdf>
- قنديل، م. م. (2023). حماية الخصوصية المعلوماتية للمتقاضين أثناء المحاكمة عن بعد أمام المحاكم الإماراتية.
https://journal.aau.ac.ae/files/1687427841_full_article.pdf
- الهديفي، م. (2021). الإعلان القضائي الإلكتروني في التشريع القطري. جامعة قطر (QSpace).
- هيئة الحكومة الرقمية. (2024). Digital Saudi – النشرة الدورية (الربع الأول 2024).
<https://dga.gov.sa/sites/default/files/2025-04/Q1%202024%20Newsletter%20%28Digital%20Saudi%29.pdf>
- وزارة العدل السعودية. (2021). عزز التحول الرقمي لقضاء التنفيذ.. وإطلاق النظام الإلكتروني “تنفيذ” في جميع محاكم التنفيذ.
<https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=1278>
- وزارة العدل السعودية. (2024). Virtual Enforcement Court processed over 110,000 applications In 2024.
<https://www.moj.gov.sa/English/MediaCenter/news/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=1035>

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- 3ie (International Initiative for Impact Evaluation). (2021). eCourts In the Philippines: Process evaluation.

https://www.3ieimpact.org/sites/default/files/2021-02/IE133-PWP.03.SC_.IE-eCourts.pdf

- Araújo, et al. (2025). Systematic review of artificial intelligence applications in the Brazilian judicial sector.
<https://sol.sbc.org.br/Index.php/sbsi/article/view/34374>
- Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2022). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (6th ed.). SAGE Publications.
- Field, A. (2024). *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics* (6th ed.). SAGE Publications Ltd.
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). *Multivariate Data Analysis* (8th ed.). Cengage Learning.
- Nuh, F. I., Herwastoeti, H., & Hapsari, D. R. I. (2022). Implementation of e-court in civil case settlement to realize simple, quick, and low-cost principles. Consensus.
https://consensus.app/papers/implementation-of-ecourt-in-civil-life-settlement-to-nuh-herwastoeti/d96f80bab7f65185b7bd78b87ff2b0fb/?utm_source=chatgpt
- Pallant, J. (2020). *SPSS Survival Manual: A Step by Step Guide to Data Analysis Using IBM SPSS* (7th ed.). Routledge.
- Pelssers, L., & Dubois, C. (2022). Digitalizing the commercial courts: Between promises and pitfalls.
<https://orbi.uliege.be/bitstream/2268/296943/1/Digitalizing%20the%20commercial%20courts%3A%20between%20promises%20and%20pitfalls.pdf>

- Poshai, L., & Vyas-Doorgapersad, S. (2023). Digital justice delivery in Zimbabwe: Integrated electronic case management system adoption. *SA Journal of Information Management*, 25(1).
https://consensus.app/papers/digital-justice-delivery-in-zimbabwe-integrated-poshai-vyas-doorgapersad/fed89f3b09185291ae7e412729411516/?utm_source=chatgpt
- Taber, K. S. (2018). The use of Cronbach's alpha when developing and reporting research instruments in science education. *Research in Science Education*, 48, 1273–1296.
<https://doi.org/10.1007/s11165-016-9602-2>
- United Nations. (2022). UN E-Government Survey 2022: The future of digital government. UN DESA.
<https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2022-09/Web%20version%20E-Government%202022.pdf>
- United Nations. (2024). UN E-Government Survey 2024: Accelerating digital transformation for sustainable development. UN DESA.
<https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2024-09/%28Web%20version%29%20E-Government%20Survey%202024%201392024.pdf>
- World Bank. (2025, March 20). Five ways digital technologies are transforming courts and access to justice. World Bank Blogs.
<https://blogs.worldbank.org/en/governance/five-ways-digital-technologies-are-transforming-courts-and-access>

Abstract

This study examines the impact of digital transformation in the Enforcement Court on the efficiency of completing enforcement cases in the Kingdom of Saudi Arabia, within the broader trajectory of e-government digitization supporting Saudi Vision 2030. The study is motivated by the premise that the expanding adoption of digital enforcement pathways through platforms such as Najiz—including end-to-end process automation, inter-platform integration, and electronic case tracking—requires a systematic assessment of its actual effects on completion efficiency using testable indicators. Accordingly, the study aims to determine the level of digital transformation in enforcement courts and to measure its influence on three core dimensions of efficiency: speed, through reducing procedural cycle time and accelerating transitions between stages; accuracy, by minimizing procedural errors and enhancing data reliability; and transparency, by clarifying the workflow and enabling traceability of requests. The study draws theoretically on the Technology Acceptance Model (TAM) and the New Public Management (NPM) perspective to link technology adoption with actual use and performance outcomes. Methodologically, it employs a descriptive-analytical approach with a quantitative design supported by documentary review, using a Likert-scale questionnaire administered to judges and staff in enforcement courts. Data are analyzed using SPSS to produce descriptive statistics, validity and reliability tests, and correlation and regression analyses to test the hypotheses. The anticipated findings are expected to yield practical indicators to improve automation, integration, and technical support, strengthen governance, and enhance judicial service quality and beneficiary experience.

Mid–Ocean University

College of Management

Department / Specialization.....



The Impact of Digital Transformation in the Enforcement Court on the Efficiency of Case Completion in the Kingdom of Saudi Arabia

:Prepared by

:Supervised by

Academic year

2026